جامعة المنصورة

كليـة الآداب

المحددات الاجتماعية والتنظيمية للفساد الإداري في المنظمات الحكومية وانعكاساتها علي التنمية المستدامة

إعـــداد

د. ندي نبيل أحمد زلط

مدرس بقسم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة دمياط

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة

العدد الثانى والسبعون – يناير ٢٠٢٣

المحددات الاجتماعية والتنظيمية للفساد الإداري في المنظمات الحكومية وانعكاساتها علي التنمية المستدامة

د/ ندي نبيل أحمد زلط
مدرس بقسم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة دمياط

ملخص البحث

يتبلور الهدف الرئيس لهذه الدراسة في الوقوف علي أهم المحددات والمتغيرات الاجتماعية والتنظيمية الدافعة للفساد الإداري في المنظمات الحكومية، ودراسة مدي تأثير الفساد الإداري علي التنمية المستدامة، وقد اعتمدت الدراسة علي نظرية الحرمان النسبي، وطبقت في ثلاث قطاعات حكومية وهي (المحليات، المرور، الضرائب)، كما طبقت علي عينة من الخبراء في هيئة الرقابة الإدارية وهيئة النيابة الإدارية، بالاعتماد علي أداتي الاستبيان، والمقابلة المتعمقة، وأثبتت الدراسة أن الجهل وعدم كفاية الوعي من أهم الأسباب الاجتماعية الدافعة للفساد الإداري، بينما تدهور الهيكل التنظيمي للمؤسسات، وتدمير الثقافة التنظيمية من أهم المحددات التنظيمية للفساد الإداري، وقد أكدت الدراسة علي ضرورة عمل دورات تدريبية لإعداد كوادر بشرية علي درجة عالية من الكفاءة في مجال صناعة الاستراتيجيات الوطنية، لتحديث وتطوير الاستراتيجيات بما يتلاءم مع روح العصر، ومع طبيعة التغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية، وبما يحقق التنمية المستدامة، وضرورة بناء الإنسان وتقويم سلوكه من خلال تفعيل دور المؤسسات الدينية، والمؤسسات التربوية والاعلامية.

الكلمات المفتاحية: *المحددات الاجتماعية– المحددات التنظيمية– الفساد الإداري– التنمية المستدامة*

Abstract:

The main objective of this study is to identify the most important determinants and social and organizational variables that drive administrative corruption in governmental organizations, and to study the extent of the impact of administrative corruption on sustainable development. It was also applied to a sample of experts in the Administrative Control Authority and the Administrative Prosecution Authority, relying on the questionnaire and the in-depth interview.

The study proved that ignorance and insufficient awareness are among the most important social causes of administrative corruption, while the deterioration of the organizational structure of institutions and the destruction of organizational culture are among the most important organizational determinants of administrative corruption. National strategies, to update and develop strategies in line with the spirit of the times, and with the nature of social and economic changes and transformations, in a way that achieves sustainable development.

Keywords: social determinants, organizational determinants, administrative corruption, sustainable development.

المقدمـــة :

يعاني المجتمع المصري من العديد من المشكلات الإدارية والتنظيمية والتي تعوق تنميته وتهدد كفاءة كوادره البشرية ومن أهم هذه المشكلات ظاهرة الفساد الإداري، فبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة ومؤسساتها للقضاء علي الفساد، وبالرغم من اهتمام الباحثين في مختلف التخصصات العلمية بقضايا الفساد ،إلا أن معدلاته في تزايد مستمر وملحوظ، الأمر الذي يستوجب الوقوف علي مسبباته وتداعياته لوضع مخطط استراتيجي يستلزم الحد من معدلاته، خاصة وأن قضايا الفساد في حالة تجديد وتحديث مستمر، فمع عمليات التحول الرقمي التي تسعي إليها الدول عامة، والدول العربية خاصة، ومجتمعنا المصري علي وجه الخصوص، ظهرت أشكال أخري من الفساد ولعل أهمها الفساد الالكتروني ، والتي تقع أيضاً علي كاهل الدولة ومؤسساتها، لذلك لابد من تكاتف الحكومة بشكليها التقليدي والالكتروني

للقضاء علي كافة مظاهر الفساد الإداري، لكي تتحقق عملية التحول الرقمي بشكل سليم ومن ثم تتحقق عمليات التنمية المستدامة

ومن المتعارف عليه أنه لا يخلو مجتمع من المجتمعات من احدي أنماط الفساد، فالفساد ظاهرة مجتمعية عالمية، ليس فقط علي مستوي المجتمعات النامية، ولكن أيضاً علي صعيد المجتمعات المتقدمة، حيث ترتبط وجودها بوجود الإنسان، وتعتمد المنظمات الاجتماعية علي رأس المال البشري "الجهاز الإداري" في تحقيق أهدافها بشكل كبير ولكن في بعض الأحيان قد يكون هذا الجهاز ليس علي قدر كبير من الثقة، فهناك من يلجأون لطرق غير سوية لتحقيق الثراء السريع مما يشكل تهديد خطير لجميع المنظمات الحكومية منها والأهلية نظراً لما تخلفه من مقوضات للتنمية المستدامة تتعارض مع رؤية مصر ٢٠٣٠، فالفساد جريمة تهدد أمن المجتمع ويعاقب عليها القانون، بل إنها جريمة عابرة للحدود، تمتلك خصائص الجريمة المنظمة وتسير علي نهجها، مما يرهق الدولة المصرية ويعيق مسيرتها التنموية.

ونتيجة للفساد تكبد المجتمع المصري خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلي عام ٢٠٠٨ خسائر كبيرة بلغت قيمتها ٥٧,٢ مليار دولار أي بمعدل سنوي ٦,٤ مليار، علاوة علي ذلك احتلت جمهورية مصر العربية المرتبة الثالثة بين الدول الإفريقية كأكبر مصدر لرأس المال الغير شرعي، كما أشار تقرير مركز سلامة النظام المالي العالمي الأمريكي إلي أن ضعف عمليات الحوكمة في مصر ساهم في تفشي الرشاوى والسرقات وجرائم الفساد والتهرب الضريبي، مما أعاق قدرة الحكومة بشكل كبير في تنشيط عمليات التنمية الاقتصادية(١).

والأخطر أن الفساد أصبح بمثابة القاعدة التي تحكم العلاقات الاجتماعية والسياسية والإدارية في كثير من المجتمعات العربية، متمثلاً في الرشوة وغيرها من أنماط الفساد، والتي تعد المدخل الأساسي لتضخم الفساد بمختلف أنماطه، وأصبحت الوسائل غير المشروعة هي المحرك الرئيسي في التعاملات الإدارية والوظيفية مما يعطل سير الخطط التنموية(٢).

أولاً: مشكلة الدراسة:

من الجدير بالذكر أن المنظمات الحكومية هي العمود الفقري للدولة، وهي أساس تحقيق التنمية، ولكن الفساد الإداري المستشري في بعض هذه المنظمات عمل علي تعطيل العديد من الخطط التنموية، وأصبح عائقاً لحدوث التنمية المستدامة باعتبار الفساد جريمة تجعل الدولة تتكبد كثير من ميزانيتها لمكافحتها والحد من مخاطرها التي تزداد يوما تلو الآخر، حيث يكمن خطورته في تعدد مظاهره نظراً لاعتباره ظاهرة اجتماعية مركبة ومتشعبة الأبعاد والتداعيات سواء علي المستوي الاقتصادي أو الاجتماعي وكذلك علي المستوي السياسي والتنظيمي والإداري، بالإضافة إلي انتشار الفساد علي كافة المستويات الدولية والعالمية والذي أدي إلي ما يسمي بتعولم الفساد نظرا لانتشاره في كافة دول العالم، وعلي الرغم من كون جرائم الفساد جرائم أخلاقية مضادة للقيم الاجتماعية، إلا أنه تحول بمثابة عرف اجتماعي مقبول ومتأصل في

الحياة اليومية في كثير من المؤسسات الحكومية ، مما يؤثر بشكل كبير علي مستوي كفاءة العمل ومستوي الكفاءة الإنتاجية في العديد من مؤسسات العمل، والذي يعوق بدوره عمليات التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، حيث أن غياب المساءلة وعدم الشفافية في العديد من المنظمات الحكومية وخاصة المؤسسات الخدمية أدي إلي توسيع رقعة الفساد الإداري في المجتمع المصري ومن ثم عدم حصول طالبي الخدمات علي الخدمة علي النحو المطلوب، وارتفاع معدلات البيروقراطية والروتينية في العمل وإعلاء المصلحة الشخصية علي المصلحة الجماعية.

الأمر الذي يتطلب التعاون علي مستوي الدولة الواحدة والتعاون الدولي لمكافحة الفساد الإداري والتخفيف من حدة انتشاره نظرا لما يخلفه من جرائم أخري كجرائم غسيل الأموال وتجارة الأسلحة والمخدرات، والتهرب الضريبي، وتمويل الإرهاب، وغيرها من الأنشطة الغير مشروعة، غير أن الدول المحاربة لجرائم الفساد بمختلف صوره وأنماطه يزيد دخلها القومي بواقع ٤٠% عن الدول الغير مناهضة للفساد(٣).

ومن ثم تتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة الراهنة في محاولتها للإجابة علي تساؤل رئيس يتمثل في ما المحددات والعوامل الاجتماعية والتنظيمية الدافعة للفساد الإداري، وما مدي تأثيرها علي التنمية المستدامة؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تسعي الدراسة الراهنة لوصف وتحليل ظاهرة الفساد باعتبارها من أخطر الظواهر المنتشرة علي الساحة مؤخرا، وبهدف وضع استراتيجيات لمواجهتها تهدف لبناء سليم للإنسان من أجل تحقيق بناء اجتماعي قوي وصحيح نستطيع من خلاله تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، فبناء القدرات البشرية هي محور التنمية المستدامة والمأمول منها، وتنقسم أهمية الدراسة إلي:

أ_ أهمية نظرية:

تتناول هذه الدراسة قضية الفساد الإداري باعتبارها أحد أهم وأخطر المشكلات الاجتماعية التنظيمية والإدارية التي تواجه المنظمات الحكومية وتعوق تقدم المجتمع وتعرقل مسيرته واستقراره الاجتماعي وتنتهك القوانين وحقوق الإنسان، ومن ثم فإن الأهمية النظرية للدراسة تتمثل في كونها محاولة للتوصل إلي المعارف والقضايا النظرية المتعلقة بالفساد الإداري وتأصيل الاهتمام به كعقبة أساسية للمنظمات والمؤسسات تحتاج لتضافر الجهود لمواجهتها، من خلال تبيان عوامل حدوثه، وانعكاساته.

ب_ أهمية تطبيقية:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في الكشف عن أهم العوامل والأسباب المؤدية للفساد كخطوة أولي لا غني عنها لتحديد تداعياتها علي المجتمع المصري ومن ثم وضع تصور مستقبلي يساعد المنظمات والمؤسسات الحكومية وصانعي السياسات في الحد من معدلات ومؤشرات الفساد الإداري في المنظمات الحكومية.

ثالثاً: أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

وفقاً لإشكالية الدراسة وأهميتها والقضايا التي تناقشها، تسعي هذه الدراسة لتحقيق هدف رئيس مؤداه التعرف علي المحددات والعوامل الاجتماعية والتنظيمية الدافعة للفساد الإداري في المنظمات الحكومية، ورصد تأثيرها علي التنمية المستدامة، وينبثق من هذا الهدف عدة تساؤلات تتمثل في:

١_ ما واقع الفساد الإداري في المنظمات الحكومية، وما أهم أنماطه؟

٢_ ما المحددات الاجتماعية والتنظيمية الدافعة للفساد الإداري في المنظمات الحكومية.

٣_ ما تأثير الفساد الإداري علي عمليات التنمية المستدامة؟

٤_ ما طبيعة دور الجهات المعنية بمكافحة الفساد الإداري في المنظمات الحكومية، وما المعوقات التي تعوق مكافحته؟

٥_ ما استراتيجيات مكافحة جرائم الفساد الإداري في المنظمات الحكومية؟

رابعاً: الإطار النظري للدراسة:

أ_ مفاهيم الدراسة:

١_ المحددات الاجتماعية:

ليس هناك اتفاق موحد بشأن مفهوم المحددات الاجتماعية، ولكن يمكن تعريفها بأنها كل ما يتعلق بالمجتمع من أسباب ومؤثرات معينة تتعلق بتنظيم المجتمع وما ينشأ بينها من تفاعل يؤدي إلي ظهور نتائج في سلوك أعضاء المجتمع المتواجد فيه(٤).

يقصد بها إجرائياً مجموعة الدوافع والعوامل الاجتماعية الدافعة لشيوع ظاهرة الفساد الإداري في المنظمات والمؤسسات الاجتماعية، والتي تختلف من مجتمع لأخر وتتمثل في حزمة من العوامل والأسباب كضعف الوازع الديني عند مرتكبي جرائم الفساد، والاستعداد الأخلاقي لارتكابه، وكذلك جهل وعدم إدراك المواطنين لحقوقهم وواجباتهم، بالإضافة لغياب العدالة الاجتماعية.

٢_ المحددات التنظيمية :

تُعرف المحددات التنظيمية إجرائياً بأنها عبارة عن سلسلة من الأبعاد والعوامل التنظيمية الدافعة للفساد والمرتبطة ببعضها البعض والتي يترتب كلاً منها علي الأخر، ويعتبر أهمها وأكثرها ممارسة هي البيروقراطية والإجراءات الروتينية التي تتبناها المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية، بالإضافة لضعف النظام الرقابي، وضعف الهيكل التنظيمي للمؤسسة، إلي جانب غياب الوعي التنظيمي، وبالتالي غياب المساءلة والشفافية الإدارية.

٣_ الفساد الإداري:

يعرف الفساد في اللغة من فَسَدَ الشيء يفسُد بالضم أيضاً فساداً فهو فَسيد و (أفَسَدهُ ففَسَد) والمفْسَدة ضد المصلحة(٥)، واستفسد الشيء أي عمل علي أن يكون فاسداً، ويعني الفساد الاضطراب والخلل والتلف(٦).

فالفساد عبارة عن وسيلة من وسائل الاستقطاب الاجتماعي والطبقي، والذي يتم بناء علي استغلال النفوذ واختراق القوانين والتعسف في استخدام السلطة التنفيذية، وقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه استخدام السلطة الممنوحة بطريقة سلبية بهدف تحقيق مصلحة خاصة(٧).

كما عرفه البنك الدولي بأنه إساءة استعمال السلطة أو المنصب الوظيفي باستخدام الواسطة بشكل مباشر أو غير مباشر بهدف تحقيق مكاسب خاصة(٨).

ويعرف الفساد الإداري بأنه جملة الأعمال الخارقة للقوانين والتي تؤثر علي سير نشاط المؤسسات العامة سواء كانت حكومية أو خاصة، بهدف تحقيق مصلحة شخصية بشكل مباشر أو غير مباشر(٩).

وينقسم الفساد الإداري من حيث الحجم إلي نوعين:

النوع الأول: الفساد الصغير أو ما يسمي بفساد الدرجات الوظيفية الدنيا، وهو ذلك النوع الذي يمارس من قبل شخص واحد دون التنسيق مع آخرين ، وينتشر بين صغار الموظفين سواء أكان في القطاع الحكومي أو غير الحكومي كالرشاوى والوساطة والمحسوبية.

النوع الثاني: الفساد الكبير أو ما يطلق عليه فساد الدرجات الوظيفية العليا، وذلك النوع يقوم به كبار الموظفين والمسؤولين بهدف تحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبري(١٠).

ويحدد بعض العلماء مداخل للفساد الإداري في ثلاثة مداخل كالتالي:

المدخل التقليدي: ويتمثل في انحراف الأفراد عن القيم الأخلاقية السائدة المعتمدة في المنظمات الحكومية.

المدخل الوظيفي: ويقوم علي انحراف الأفراد عن القواعد الرسمية للعمل وليس مجرد انحراف عن القيم الأخلاقية، بمعني أنه يتناول الأسباب الوظيفية المؤدية للانحراف عن العمل.

المدخل بعد الوظيفي: يأخذ الفساد طابعا تنظيميا وفق هذا المدخل ويتناول الفساد باعتباره ظاهرة متعددة العوامل والأبعاد(١١).

التعريف الإجرائي للفساد الإداري: هو نوع من أنواع الانحرافات الاجتماعية والإدارية أو الخروج عن القواعد والقوانين المتبعة في المنظمات والمؤسسات الاجتماعية، فهو جريمة وظيفية يقوم به شخص أو عدة أشخاص من أجل تحقيق مصالح شخصية مستخدما في ذلك أدوات غير مشروعة كالرشوة والوساطة والمحسوبية والتزوير وغيرها، كما يمكن تعريفه بأنه انحراف عن القواعد يتطلب مشاركة كافة الجهات الرقابية والشعبية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات العامة والخاصة، لرفع مستوي الوعي بخطورته وأهمية مكافحته.

٤_ المنظمات الحكومية:

المنظمة هي كيان اجتماعي هادف يتكون من مجموعة من الأفراد الذي يؤدي تواجدهم مع بعضهم البعض بشكل واعي ومنسق إلي تحقيق أهداف محددة مسبقاً(١٢).

والمنظمات الحكومية تعني الجهات التي تتولي المهام التنفيذية والإدارية للدولة، وتختلف خصائصها وتكوينها ومهامها من دولة لأخرى حسب طبيعة الحكم السائد فيها، وتقوم برسم وتطبيق السياسة العامة للدولة، ومن خلالها يتم إدارة شئون الأفراد، وتضم جميع الوزارات والهيئات والأجهزة التنفيذية العاملة في الدولة(١٣).

ويمكن تعريف المنظمات الحكومية إجرائياً بأنها جملة المؤسسات التابعة للدولة والتي يقبل عليها الجمهور نظرا لكونها تقدم أعمال خدمية ، ويغلب عليها طابع الفساد كالمرور والضرائب والمجالس المحلية.

٥_ التنمية المستدامة:

يمكن تسمية التنمية المستدامة "بالعدالة والتوازن" بمعني أنه من أجل استمرار التنمية إلي أجل غير مسمي يجب أن يحدث توازن بين هذا الجيل والأجيال التالية وأن يتم ذلك في وقت واحد وأن يتم ذلك علي المستوي الاجتماعي والاقتصادي والبيئي(١٤).

فالتنمية المستدامة تعني إرساء سياسات التنمية والسياسات البيئية علي أساس مقارنة التكاليف وعلي التحليل الاقتصادي الدقيق الذي سيعزز حماية البيئة ويؤدي إلي مستويات مستدامة من الرفاهية(١٥).

ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها إدارة الموارد المتاحة وحُسن إدارة المنظمات والمؤسسات الاجتماعية الحالية لتلبية احتياجاتنا مع مراعاة احتياجات الأجيال القادمة والعمل علي تحقيق العدالة والمساوة بين أفراد المجتمع وتحقيق الشفافية والنزاهة في التعاملات الخدمية داخل المنظمات الحكومية، ويمكن اعتبار الفساد الإداري أخطر مقوض للتنمية المستدامة.

ب_ الرؤية النظرية لدراسة الفساد الإداري:

تعددت المداخل النظرية لتفسير ظاهرة الفساد نظرا لكونها ظاهرة مجتمعية منتشرة في كافة المجتمعات المتقدمة منها والنامية، وسوف تعتمد الدراسة الراهنة علي نظرية الحرمان النسبي.

نظرية الحرمان النسبي:

قدمها تيد جيري "Ted Jerry" ويري أن الحرمان والإحباط يؤدي إلي زيادة عدم الاستقرار، كما يؤكد أن الحرمان النسبي بمثابة تصور للاختلاف القائم بين التوقعات والواقع الفعلي مما يخلق نوع من الاضطراب والعدوان(١٦)، ويمثل الفساد احدي صور العدوان، حيث يدفع الفرد الفاسد إلي أخذ شيء ليس من حقه.

والحرمان النسبي هو استياء ينتاب الفرد نتيجة وجود تناقض بين ما يستحقه الفرد وما هو موجود لديه بالفعل، حيث يشعر الفرد بأنه يحصل علي أقل مما يستحقه أو عكس طموحاته(١٧)، وبالتالي يتولد لديه شعور بالظلم والقهر فيبدأ اللجوء للطرق غير الشرعية لتحقيق أهدافه وأهم هذه الطرق هو الفساد بكافة مظاهرة كالرشوة والوساطة والمحسوبية وغيرها.

يمكن تفسير سلوك الفساد من خلال ثلاثة أنماط من الحرمان كالتالي:

١_ **الحرمان الطموحاتي:** ويحدث عندما يكون هناك تناقض بين طموحات الشخص وما هو متحقق بالفعل.

٢_ **الحرمان المتناقص:** ويعني المواقف التي تتناقص فيها قدرات إشباع الرغبات، مع ارتفاع سقف الطموحات والتوقعات.

٣_ **الحرمان التقدمي:** وفيه يحقق الفاسدون مكاسب طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، ولكنهم يجدون أن هذه المكاسب لن تستمر، ولكنهم يفترضون ضرورة استمرارها(١٨).

كما يمكن تقسيم الحرمان النسبي لأربعة أنواع أخري من وجهة نظر مجموعة من العلماء فينقسم إلي:

- الحرمان النسبي الاجتماعي: وهو الحرمان القائم علي المقارنة بالأشخاص الآخرين.
- الحرمان النسبي الاقتصادي.
- الحرمان النسبي الاستهلاكي.
- الحرمان النسبي العام: وهو الذي يضم كل الأنواع السابقة(١٩).

وتؤكد نظرية الحرمان النسبي أن حالة عدم الرضا التي تنتاب الشخص الممارس للسلوك الانحرافي لا تنشأ نتيجة الحرمان الموضوعي، وإنما تنشأ نتيجة الحرمان الذاتي حيث يشعر الفرد بأنه محروم نسبياً أكثر من غيره، فقد يؤدي الحرمان النسبي إلي الخصومة والعداء بين الأشخاص والجماعات(٢٠).

وفي ضوء ما سبق يمكن استخلاص عدة افتراضات نظرية تتمثل في:

_ الحرمان النسبي ينتج نتيجة التضارب بين الطموحات والواقع الفعلي مما يدفع الفرد لإتيان السلوك الانحرافي والوقوع في براثن الفساد.

_ الفقر ومشاعر الحرمان النسبي يولد حالة من الإحباط لدي الموظفين وبالتالي يعتبر تمهيد لعمليات الفساد في المنظمات الحكومية.

_ كلما زاد معدل الحرمان النسبي كلما زادت معدلات الفساد الإداري.

_ هناك العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية المؤدية للفساد الإداري يمكن تصنيفها ضمن الحرمان النسبي مثل غياب القيم والمعايير الاجتماعية، وغياب العدالة الاجتماعية والتنظيمية، وتدني مستويات الأجور، وعدم الاستقرار الوظيفي.

ج_ التراث البحثي:

باستطلاع التراث النظري للظاهرة موضوع الدراسة اتضح تباين التخصصات التي تناولت الفساد الإداري وقد يرجع ذلك لخطورتها وكثرة معدلاتها، وهناك العيدي من الباحثين الذين تناولوا ظاهرة الفساد من أبعاد مختلفة كالتالي:

دراسة المخلافي نجيب(٢٠١٣)(٢١) ويتلخص هدف الدراسة في دراسة الفساد من حيث أسبابه وطبيعته وماهيته، ومدي إسهام الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في الكشف عن معدلات الفساد، وبلغت عينة

الدراسة ٥٩ مفردة من الفاحصين والرؤساء في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء واتضح من الدراسة أن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يستطيعون كشف حالات التلاعب والفساد المالي والإداري بدرجة لا بأس بها.

دراسة أجرتها وزارة التنمية الدولية، ٢٠١٥، (The Department For International Development) [٢٢] وهدفت إلي التعرف علي الشروط والعوامل التي تسهل حدوث الفساد ، كما تهدف لوضع تصور للسياسيات والبرامج الأكثر فعالية لمحاربته، وكذلك معرفة تكاليف الفساد علي الفقراء وعلي الدولة، وقد اعتمدت الدراسة علي أدبيات الفساد الإداري، كما اعتمدت علي عينة من الخبراء باستخدام كرة الثلج لتحليل استجاباتهم، وقد أكدت الدراسة علي ضرورة المواءمة بين المساءلة الاجتماعية ودور وسائل الإعلام المستقلة، ودور منظمات المجتمع المدني للعمل بفاعلية من أجل مكافحة الفساد.

دراسة (عبدالباري، ٢٠١٦) [٢٣] وهدفت الدراسة إلي تحليل اتجاهات الموظفين والموظفات بمصلحة الضرائب تجاه الفساد الإداري ودور التمكين الوظيفي في الحد منه، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي الوصفي، بالإضافة إلي المنهج الاستدلالي، وقد أجريت الدراسة علي عينة من العاملين بالضرائب في القاهرة ومدينة نصر، واعتمدت الدراسة علي أداة الاستبيان لعينة قوامها ١٠٠ مفردة، وتؤكد الدراسة وجود علاقة قوية بين إحساس العاملين بمصلحة الضرائب بالتأثير في المساهمة في اتخاذ القرارات وبين الحد من معدلات الفساد الإداري.

دراسة (السبيعي، ٢٠١٧)[٢٤] والتي حاولت معرفة أسباب ومخاطر الفساد الإداري، والكشف عن أثار تطبيق مبادئ الشفافية الإدارية لمواجهة الفساد الإداري، وقد طُبقت الدراسة علي عينة قوامها ٢٩٧عامل بواقع ٨٨ شركة من الشركات المرخصة التابعة لهيئة السوق المالي بالاعتماد علي أداة الاستبيان، وتوصلت الدراسة إلي أن سوء استغلال العمال لمناصبهم الوظيفية، وضعف الأنظمة الرقابية من أهم العوامل الدافعة للفساد الإداري.

دراسة (علي سناء، ٢٠١٨)[٢٥] وهدفت إلي توضيح العلاقة بين بعض القيم الاجتماعية كالعدالة الاجتماعية، وتحمل المسئولية، والمشاركة وإعلاء المصلحة العامة علي المصلحة الشخصية، وأهمية الوعي بأساليب الوقاية من الوقوع في الفساد الإداري واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي مستعينة بمقياس القيم الاجتماعية، وطبق علي عينة بلغ عددها ٣٠٠ مفردة من العاملون في الريف، و٣٠٠ مفردة من العاملون في الحضر، والذين يعملون في المجالس المحلية والديوان العام لمحافظة أسيوط، وجامعة أسيوط، وأوضحت الدراسة أن قيمة المشاركة من أهم القيم الاجتماعية المؤثرة في الوعي الوقائي بأسباب وأساليب الفساد الإداري.

(دراسة المدني، ٢٠١٨)[٢٦] سعت هذه الدراسة إلي تناول أهم مفاهيم مكافحة الفساد المالي والإداري الواردة في كتب اللغة العربية للمرحلة الثانوية وتناول معلمي اللغة العربية لهذه المفاهيم ، وقد اعتمدت

الدراسة علي أسلوب تحليل المحتوي لمقررات اللغة العربية والبالغ عددها ٤ كتب، وبالتطبيق علي ٣٢ معلماً باستخدام العينة العشوائية وتوصلت الدراسة إلي أن مفاهيم الإتقان والنجاح والايجابية من أهم المفاهيم التي ذكرت في كتب اللغة العربية كمفاهيم الغرض منها مكافحة الفساد.

دراسة (الزيديين، ٢٠١٨)[٢٧] وهدفت الدراسة إلي تحديد أثر جامعة الزرقاء في حماية المجتمع الأردني من وقوع الفساد الإداري، ومعرفة اتجاهات الجامعة في الاهتمام بالجانب السلوكي والأخلاقي لطلابها لعدم حدوث الفساد الإداري مستقبلا، وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي، بالتطبيق علي عينة قوامها ٤٥ مفردة من العمداء ورؤساء الأقسام معتمدة علي أداة الاستبيان، وقد توصلت الدراسة إلي أن للجامعة دور وقائي لمنع حدوث الفساد الإداري، وحماية المجتمع منه، كما أكدت علي أهمية تعزيز الجانب الأخلاقي، وتثبيت نظام الحوافز لحماية المجتمع الأردني من الفساد الإداري.

دراسة (شريهان أحمد،٢٠١٨)[٢٨] تحدد الهدف من هذه الدراسة في معرفة مفهوم الفساد الإداري والمالي ودوافعه، والجهود المبذولة محليا ودوليا لمكافحته، وتبنت الدراسة المنهج الاستقرائي، والمنهج المقارن لتحديد جهود السعودية والدول الأخرى في مكافحة هذه الظاهرة، وأكدت الدراسة علي أن هروب رؤوس الأموال خارج البلد، وهجرة أصحاب العقول كانت من أهم الآثار الناتجة عن انتشار معدلات الفساد.

دراسة (Camilla Fernandes)[٢٩] والتي تهدف لوضع تصور سلطات إنفاذ القانون حول مكافحة الفساد وتشمل هذه السلطات (هيئة الشرطة، والمدعي العام، وقضاة هيئة الرقابة العامة)، واعتمدت علي الطريقة الكيفية من خلال عقد مقابلات من اثني عشر من وكلاء أو موظفي انفاذ القانون في البرازيل في ولايتي "سانتا كارتارنيا، وبارانا" وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية، وتوصلت الدراسة إلي أن الفساد موجود في كل دول العالم بدون اختلاف، ولكن الاختلاف يكمن في أشكال مواجهة الفساد من بلد لأخر، كما أكدت أن النظام الانتخابي البرازيلي يعد من أكبر أسباب الفساد في البرازيل.

دراسة (الحديدي، ٢٠٢٠)[٣٠] وهدفت إلي توضيح أبعاد الحوكمة الإدارية ودورها في مواجهة الفساد الإداري وذلك في وزارة التربية والتعليم في فلسطين، وقد اعتمدت الدراسة علي الاستبيان كأداة لجمع البيانات علي عينة تبلغ ١٨٠ من العاملون بوزارة التربية والتعليم بقطاع غزة في فلسطين، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وقد أثبتت الدراسة أن وزارة التربية والتعليم العالي بفلسطين تشرك العاملين بها في اتخاذ قرارات مهمة ومتعلقة بهم مثل الترقية أو النقل من مؤسسة لأخرى للتقليل من معدلات الفساد الإداري.

دراسة (Dwi Ratmono and Others)[٣١] وتهدف لتحليل تأثير اللامركزية المالية وجودة الحكم المحلي علي مستويات الفساد، وطبقت الدراسة علي جميع الحكومات المحلية في جزيرة جافا والتي يبلغ عددها ١١٣ منظمة، حيث بلغ عدد قضايا الفساد بهذه الجزيرة نحو ٢٣٠ قضية فساد من عام ٢٠١٤ إلي عام ٢٠١٩ بواقع ٣٥% من قضايا الفساد في إندونيسيا، واهتمت الدراسة بقياس مؤشرات الفساد علي

مستوي الصحة والتعليم والمؤشرات الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلي أن اللامركزية المالية لها تأثير إيجابي علي مستوي الفساد فكلما ارتفعت اللامركزية المالية ارتفع مستوي الفساد والعكس صحيح، كما أن نظام الرقابة الداخلية الضعيف يؤدي لزيادة معدلات الفساد كما أكدت الدراسة علي التأثير السلبي للفساد علي التنمية البشرية.

ونتيجة لما سبق نستخلص أن ضعف الأنظمة الرقابية كان من أهم الأسباب الدافعة للفساد الإداري، كما أكدت الدراسات السابقة علي ضرورة تعزيز الجانب الأخلاقي، وضرورة تضافر دور منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من أجل الحد من معدلات الفساد الإداري.

خامساً: واقع الفساد الإداري في المجتمع المصري "رؤية سوسيولوجية":

أ_ حجم ظاهرة الفساد الإداري:

لقد تغلغلت جرائم الفساد في الجهاز الإداري بالمجتمع المصري في الفترات الأخيرة بشكل كبير، فقد بلغت قضايا الفساد في مصر لعام ٢٠١٥ نحو ١٩٥٥٦٦ قضية، بينما سُجلت ٢٠٥٧٢٦ قضية لعام ٢٠١٦، منها ٦٩٠١١ قضايا مخالفات مالية، وبلغ عدد المخالفات الإدارية لهذا العام نحو ٨٢٢١٠ قضية، غير الشكاوي المقدمة من المواطنين، في حين سجل عام ٢٠١٧ حوالي ١٨١٢٢١ قضية فساد، وقد بلغ عدد المخالفات الإدارية بها نحو ٦٣٢٢، فين حين شكلت المخالفات المالية نحو ٧٠٨٢٨ قضية([٣٢]).

كما أن الجدول التالي يوضح ترتيب مصر عالميا وإقليميا وفقاً لمؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index (وهو مؤشر يصدر عن منظمة الشفافية الدولية ويصدر منذ عام ١٩٩٥، والدول التي تأتي في المراتب الأولي ترتفع فيها نسبة الشفافية، والعكس صحيح([٣٣])، فوفقا لتقارير منظمة الشفافية الدولية مثلت مصر المرتبة العاشرة علي مستوي الدول العربية، والمرتبة (١٠٥) لعام ٢٠١٨، ثم أصبحت في المرتبة (١٠٦) عالميا في عام ٢٠١٩، بينما في عام ٢٠٢٠ مثلت المرتبة الحادية عشر عربياً، والمرتبة (١١٧) عالميا ، بمعني وجود تأرجح في المؤشرات، مما يستدعي الوقوف علي الأسباب والمحددات الدافعة للفساد، ووضع الاستراتيجيات اللازمة لإدارة أزمة وقضايا الفساد الإداري في مصر

جدول رقم (١) تطور ترتيب مصر عالميا وإقليمياً

في مؤشر مدركات الفساد للأعوام من ٢٠١١: ٢٠٢٠

السنة	الترتيب الدولي	الترتيب العربي	الدرجة من ١٠٠ نقطة	عدد دول الترتيب	السنة	الترتيب الدولي	الترتيب العربي	الدرجة من ١٠٠ نقطة	عدد دول الترتيب
٢٠١١	١١٢	١١	٢٩	١٧٦	٢٠١٦	١٠٨	١٠	٣٤	١٧٦
٢٠١٢	١١٨	١٢	٣٢	١٧٧	٢٠١٧	١١٧	١١	٣٢	١٨٠
٢٠١٣	١١٤	١٢	٣٢	١٧٧	٢٠١٨	١٠٥	١٠	٣٥	١٨٠
٢٠١٤	٩٤	٩	٣٧	١٧٧	٢٠١٩	١٠٦	١٠	٣٥	١٨٠
٢٠١٥	٨٨	١٠	٣٦	١٦٧	٢٠٢٠	١١٧	١١	٣٣	١٨٠

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لتقارير منظمة الشفافية الدولية لمؤشرات مدركات الفساد

ب_ خصائص الفساد الإداري:

- **الفساد الإداري سلوك انحرافي:** أي أنه سلوك خارق لقوانين المجتمع، ومخالف للوائح والضوابط الاجتماعية والأخلاقية، ويصاحبه دافع ورغبة لإتيان هذا السلوك من أجل تحقيق هدف محدد.
- **اشتراك أكثر من طرف (متعدد الأطراف):** قد يحدث الفساد من شخص واحد، ولكن في معظم الأحيان يقع الفساد نتيجة اشتراك أكثر من طرف، فالفساد نتاج طرف يمثل صانع القرار، وطرف آخر بحاجة إلي تحقيق مصالح لخدمته، وأحيانا يكون هناك وسطاء لتسهيل مهمة الطرفين.
- **السرية:** حيث يتسم الفساد الإداري بالطابع السري، بسبب الممارسات الغير مشروعة التي يتضمنها الفساد، مما يجعل من الصعوبة سرعة اكتشاف هذه الممارسات(٣٤).
- **سرعة الانتشار:** يتسم الفساد بسرعة انتشاره وخاصة فساد المسؤولين الذين يملكون نفوذ عالية تجعلهم يسيطرون ويبسطوا نفوذهم بسرعة شديدة ليحققوا مصالحهم الشخصية، بل ويمتد فسادهم أحياناً خارج نطاق الدولة، ومن هنا يمكن اعتبار الفساد الإداري احدي الجرائم المنظمة.
- **اقتران الفساد بالتخلف الإداري:** حيث يؤدي هذا الاقتران إلي ظهور بعض من مظاهر التغيب وفقدان الرغبة في العمل وتأخير المعاملات، وعدم إدارة الوقت، مما يؤثر علي عمل الأجهزة الحكومية وبالتالي يؤثر علي المجتمع ككل(٣٥).
- **الشمولية:** حيث يشمل الفساد مختلف الدول المتقدمة والنامية علي حد سواء.
- **التنظيم والاحترافية:** تستدعي جرائم الفساد تنظيم وتخطيط دقيق من أجل القيام بها، وحتى لا يستدل علي القائمون بها لكي لا يقعوا تحت طائلة القانون، وكذلك تتطلب درجة عالية من الاحتراف واستخدام أساليب محددة من جانب الموظفون الفاسدون لتحقيق أهدافهم، كما أنها أصبحت تقترن بالوسائل التكنولوجية في الوقت الحالي في ظل التحولات الرقمية.

ج_ مظاهر الفساد الإداري:

الانحرافات التنظيمية: وهي المخالفات التي يصدرها الموظف وتتعلق بالعمل مثل (التأخر في الحضور للعمل، وكثرة الانتقال بين المكاتب الإدارية، والتراخي والتكاسل في أداء المهام الوظيفية، وعدم الرغبة في التطوير من ذاته بما يعود علي عمله بالنفع والفائدة، وعدم الامتثال لأوامر رؤساء العمل، وامتناعه عن القيام بالمهام المكلف بها، الرغبة الدائمة في زيادة الأجر مقابل أقل جهد(٣٦).

الانحرافات السلوكية: وتعني كل المخالفات المالية والإدارية المتصلة بالعمل الذي يؤديه الموظف مثل مخالفة القواعد والقوانين المالية المتفق عليه والمقرر العمل وفقاً لها في المنظمة(٣٧).

الانحرافات المالية: وتتمثل في المخالفات المالية التي تتعلق بسير العمل المكلف به الموظف مثل (الانحراف عن القوانين والأحكام المالية المتبعة في المنظمة، ومخالفة قرارات أجهزة الرقابة المالية، تبديد المال العام، فرض المغارم وتعني استغلال الموظف لسلطته الوظيفية لتحقيق مصالح شخصية وإجبار

العمال أو الموظفين للإتيان بأعمال غير مخصصة لهم)(٣٨)، وكثيرا ما نجد مثل هذه السلوكيات في مختلف المنظمات والمؤسسات الحكومية.

الانحرافات الجنائية: وتعني مجموعة الجرائم التي يرتكبها الموظف أثناء وظيفته ومن شأنها الإخلال بالمصلحة العامة ومعايير الثقة العامة، وتفضيل المصلحة الخاصة والتلاعب بالوظيفة العامة وسوء استغلالها(٣٩)، وتشمل الانحرافات الجنائية عدة صور منها (الرشوة، التزوير، الاختلاس).

د_ محددات وعوامل الفساد الإداري:

أولاً: المحددات الاجتماعية:

١_ ضعف الوازع الديني: من المسلم أن غياب الوازع الديني من أهم المسببات لجرائم الفساد فبوجوده يختفي الفساد لأنه حين ذاك سيكون رادع للإنسان لعدم ارتكاب هذه الجرائم، فالبعد عن الله والتخلي عن الشرع والتعاليم والقيم الدينية يجعل من الفرد فريسة سهلة للوقوع في براثن الجريمة وأهمها بل وأخطرها جرائم الفساد.

٢_ الاستعداد الأخلاقي لارتكاب الفساد:

يؤدي الفساد الإداري إلي تشويه هيكل القيم والأخلاق في التنظيم الاجتماعي وغياب الضمير المهني، والتخلي عن المسؤولية الاجتماعية، ووجود استعداد أخلاقي للانخراط في أعمال الفساد، وشيوع حالة من اللامعيارية ، حيث تشير اللامعيارية إلي غياب القيم والمعايير وانعدام الأخلاق أو عدم الامتثال لها بالشكل الأمثل، وقد أشار "دوركايم" لشيوع حالة اللامعيارية نتيجة عدم الاتساق بين احتياجات الفرد ومتطلبات المجتمع، وقد أكد "روبرت ميرتون" أن هذه الحالة تنتج عن عدم التناغم بين طموحات ورغبات الأفراد الغير متحققة وبين قيم المجتمع ومعاييره، وقد تزايدت حالات الأنوميا الاجتماعية بسبب التغيرات الاجتماعية وسرعة حدوثها، وازدياد معدلات الحرمان الاجتماعي(٤٠)، والتي أدت بدورها لانتشار الأنانية الاجتماعية التي نتج عنها العديد من الجرائم وخاصة جرائم الفساد الإداري وما تتضمنه من رشوة ومحسوبية وغسيل أموال إلخ.

٣_ غياب العدالة الاجتماعية: حيث يعتبر الفساد من أهم الأسباب الدافعة لقيام ثورات الربيع العربي نتيجة غياب العدالة الاجتماعية، وفقدان الثقة بين الشعوب وأغلب الأنظمة العربية مما أدي إلي انهيار معظم هذه الأنظمة(٤١).

كما يزيد الفساد الإداري من عدم المساواة لأنه غالباً ما يتم تخصيص الموارد للقطاعات التي لديها القدرة علي سدادها، وبعبارة أخري فإن الأشخاص ذوي القدرات المالية والوظيفية الأفضل سوف يجتذبون المزيد من الموارد التي ستؤدي إلي انقسامات طبقية أكبر(٤٢).

٤_ الجهل:

يمثل الجهل العامل الأهم لحدوث الفساد، حيث يعتبر من أهم العوامل الدافعة لارتكاب الجرائم، والجهل هنا ليس المقصود به عدم معرفة القراءة والكتابة، وإنما المقصود به جهل في الوعي والإدراك بمخاطر الفساد، وحجم تأثيراتها، فكلما زاد الجهل ونقص الوعي زادت معدلات الفساد وكلما قل الجهل كان من السهل محاربة الفساد وتجنب عواقبه.

هناك من يحاول تطبيع الفساد في العديد من المنظمات وجعله مسلمة معمول بها ومقبولة، وهناك ثلاث قوي رئيسية تعزز تطبيع الفساد وتساعد علي تغلغله في التنظيمات الاجتماعية:

١_ **عقلنة الفساد:** وتعني اختلاق المبررات والأعذار المختلفة لتطبيع الفساد وجعل ممارسته سلوك عادي مسلم به.

٢_ **التنشئة الاجتماعية:** وهي تسير جنباً إلي جنب مع التنشئة المهنية وتشير إلي تدريب الأعضاء الجدد في المنظمة وجعلهم يقبلون بممارسات الفساد.

٣_ **التأسيس:** وتشير إلي خطوات تأصيل ثقافة الفساد في الممارسات التنظيمية(٤٣).

ثانياً: المحددات التنظيمية والإدارية وتتمثل في:

أ_ قيام المؤسسات الإدارية بأعباء ومهام تفوق قدراتها المادية والبشرية، فيعجز العاملون عن أداء هذه المهام، ومن ثم يلجئون لطرق غير شرعية لإنجازها كالرشوة.

ب_ إجازة صلاحيات واسعة لبعض المنظمات وخاصة الناشئة أو النائية دون رقابة دورية مما يشجع بعض العاملين فيها علي إساءة استعمال سلطاتهم ومنصبهم الوظيفي لتحقيق مصالح شخصية وخدمة أشخاص بعينهم علي حساب الآخرون.

ج_ اختيار قيادات إدارية لا تتمتع بقدر عالي من الكفاءة الإدارية وبدون تدريب أو توعيتهم بعدم التورط أو الانخراط في جرائم الفساد.

د_ عدم التكافؤ بين الأجور والأوضاع المعيشية للموظفين وبالتالي يسعون لتلبية متطلباتهم واحتياجاتهم بطرق غير مشروعة.

هـ_ وجود ثغرات في القانون وعدم إصلاحها يدفع البعض من المسئولين لاستغلالها والنفاذ من خلالها لإنجاز خدمات للبعض علي حساب البعض الآخر.

و_ عدم توفر أساليب الشفافية والمسائلة ويمكن تقسيمها لنوعين وسائل أو أساليب المساءلة الخارجية كمنظمات المجتمع المدني ووسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، والنوع الثاني أساليب المساءلة الداخلية تتمثل في أجهزة الدولة الرقابية والتي تفترض مراقبة أجهزة الدولة لبعضا البعض أي ما يسمي بالرقابة المتبادلة والتي تقلل من حدة جرائم الفساد في المنظمات الحكومية (٤٤).

ي_ من عوامل خطورة الفساد عدم توافر الموارد والمعلومات الدقيقة والكافية حول قضايا الفساد، بالإضافة لنقص القدرة التقنية اللازمة، ومن ثم يجعل من الصعوبة مكافحة الفساد([٤٥]).

وهناك من يعدد الأسباب التنظيمية والمؤسسية الدافعة للفساد الإداري في العوامل التالية:

١_ **ثقافة المنظمة:** حيث أن غياب الثقافة التنظيمية الايجابية والقوية غالبا ما يرافقه شيوع ثقافة الفساد في المنظمات الحكومية.

٢_ **حجم المنظمة:** فكبر حجم المؤسسة يصاحبه ترهل إداري وبيروقراطية عالية ومن ثم تكون سلوكيات الفساد الإداري صعبة السيطرة عليها بسهولة.

٣_ **طبيعة العمل المؤسسي:** حيث أن المنظمة الواضحة الأهداف وطبيعة عملها وشفافيتها تقل فيها معدلات الفساد الإداري، وعلي العكس المنظمات التي تتسم طبيعة عملها بالسرية وعدم الشفافية تكثر فيها حالات الفساد الإداري.

٤_ **عدم الاستقرار الوظيفي:** إن دراية الفرد وخاصة العاملون في الإدارات العليا بأنه سيشغل منصبه لفترة محددة ومعلومة يجعله أكثر رغبة لممارسة سلوكيات الفساد واستغلال منصبه الوظيفي بغرض الثراء وتحقيق مصالح شخصية علي حساب مصلحة المؤسسة.

٥_ **ضعف النظام الرقابي:** والذي يجعل من سلوكيات الفساد روتيناً مدرجا في الحياة اليومية للمنظمة دون مساءلة أو رقابة، وهذا يتطلب ضرورة وجود رقابة دورية وتطوير أساليب تقييم الأداء لإمكانية الحد من معدلات الفساد الإداري([٤٦])،كما أن غياب الرقابة والمتابعة من قبل هيئات الرقابة الإدارية والمالية وكذلك البرلمان يؤدي بطبيعة الحال إلي غياب الشفافية الخاصة بالأعمال الإدارية العامة للدولة، ومن ثم يتيح حرية التصرف لكبار المسؤولين واستغلال نفوذهم الوظيفي لتحقيق مصالحهم الشخصية([٤٧])، في حين تقوم إيجابية الرقابة علي توافر نظام سليم وواضح يتناسب مع ظروف العمل، ومع طبيعة التنظيم وأهدافه، وسرعة اكتشاف الانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب، والمرونة للتعامل مع المستجدات والتغيرات المتوقعة([٤٨]).

٦_ **الإجراءات البيروقراطية وغياب الممارسات الديمقراطية:**

يتسم العمل في المؤسسات الحكومية بالروتين والتعقيد فإتمام الخدمات الحكومية أصبح أمراً مكلفا للغاية مما يعوق تحقيق التنمية، ويجعل هناك عجز عن الوفاء بمتطلبات الخدمة المطلوبة من جانب المواطن، كما يؤدي إلي الافتقار إلي خطط واستراتيجيات عاي درجة عالية من الكفاءة وبالتالي يولد فجوة بين بين القمة والقاعدة ويؤدي إلي بطء في اتخاذ القرارات ومن ثم يؤدي إلي انعدام الشفافية، مما يؤدي إلي غياب النهج الديمقراطي، وبالتالي زيادة معدلات الفساد والانحراف الوظيفي([٤٩]).

فالبيروقراطية باتت كتلة صلبة متصلبة ولذلك تُهاجم من قبل أعضاء المجتمع، حيث يري الجمهور أنه لا تقدم له الخدمة كما ينبغي، كما تعتبر موضع هجوم من قبل النظام السياسي، لأنها لا تلبي أغراضه كما

حددها، وبالتالي فالجماهير دائما ساخطة علي بيروقراطيتها([٥٠])، وكذلك فإن غياب الديمقراطية في التنظيمات الاجتماعية القائمة علي الحوار الفعال والنقد الذاتي ساعد في زيادة تغلغل مظاهر الفساد في هذه التنظيمات.

٧_ **تمتع المسئولين بحرية كبيرة** مع القليل من المساءلة والمحاسبة الأمر الذي يدفعهم للاستغلال السيئ لمناصبهم الوظيفية لتحيق مصالح شخصية وقبول الرشاوى نظير تقديم خدمات أو تسريع([٥١]).

هـ_ انعكاسات الفساد والتنمية المستدامة:

١_ التداعيات الاجتماعية للفساد الإداري وتأثيرها علي التنمية المستدامة:

يؤدي الفساد إلي تصدع القيم الاجتماعية والأخلاقية وانتشار الحقد والسلبية واللامبالاة بين أعضاء المجتمع، وغياب العدالة الاجتماعية، وزيادة معدلات الفقر مما يؤدي إلي الاحتقان الاجتماعي بين طبقات المجتمع، والاستبعاد الاجتماعي لفئات بعينها وخاصة المرأة، كما يؤدي الفساد إلي عدم الرغبة في تحمل المسؤولية وفقدان قيمة العمل([٥٢])، وكذلك يؤدي الفساد لانتشار العديد من الجرائم لعل أهمها جريمة غسيل الأموال والتجارة غير المشروعة كتجارة المخدرات والاتجار بالبشر وجرائم التهرب الضريبي وغيرها، وهذا كله من شأنه تعطيل خطط التنمية المستدامة وانحرافها عن أهدافها الأساسية.

إن الإصلاح المناهض للفساد أضحي أحد المقومات الأساسية لعمليات التنمية المستدامة، وكذلك هدفا للعديد من الشركات، غير أن النظرة التقليدية لجرائم الفساد والرشوة التي يعتبرها البعض بمثابة زيت لعجلات البيروقراطية أكدت أن الفساد أحد أهم معوقات التنمية ومقوض للمكاسب المشروعة([٥٣]).

٢_ التداعيات الاقتصادية للفساد الإداري وتأثيرها علي التنمية المستدامة:

أ_ الفساد يقوض الاقتصاد:

فكلما زاد التضخم الاقتصادي زادت معدلات الفساد، وبسبب الفساد تتحول موارد التنمية والمشروعات الاستثمارية إلي هؤلاء الفاسدين بسبب غياب الرقابة والمتابعة الدورية من قبل الحكومات([٥٤])، فالفساد يؤثر بالسلب علي النمو الاقتصادي، فالرشاوى التي يدفعها البعض من رجال الأعمال أو الراغبون في خدمة حكومية معينة للمسئولين من الفاسدين قد تقلل من إيرادات الضرائب مما يؤثر علي الدخل القومي، ومن ثم يعيق عملية التنمية الاقتصادية.

فتكاليف أعمال الفساد تؤثر علي التنمية المستدامة وعلي اتخاذ القرارات الاقتصادية، وكذلك جودة الحياة الاقتصادية لأفراد المجتمع، كما تؤثر سلباً علي معدلات النمو الاقتصادي ومستوي الاقتصاد الوطني ككل([٥٥]).

ب_ يشوه الفساد الهياكل والأبنية الاقتصادية: حيث يحفز لإنشاء مشروعات خدمية لتحقيق الربح الكثير والسريع وذلك علي حساب المشروعات الإنتاجية والتي تعتبر أساس التنمية المستدامة، فتتأثر كافة

الفعاليات والأنشطة الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بإيرادات الدولة كالضرائب والرسوم الجمركية فيؤثر بدوره علي توزيع الدخل والثروة([٥٦]).

ج_ **أثر الفساد علي موارد الاستثمار الأجنبي:** الفساد يقلل من استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي والتي تعتمد عليها الدول النامية ومنها مصر في نقل الخبرات والمهارات التكنولوجية والتقنية، فالفساد يضعف من حجم ونوعية هذه الموارد وبالتالي يؤدي إلي تدني إنتاجية الضرائب والتي تؤثر بدورها علي مؤشرات التنمية المستدامة، وخاصة في قطاع التعليم والصحة([٥٧]).

د_ عجز المواطنة العامة:

تقل الإيرادات العامة وتتزايد النفقات العامة جراء عمليات الفساد من خلال التهرب الضريبي، كما يعمل الفساد علي زيادة تكلفة بناء المشروعات العامة وتشغيلها، مما يعيق قدرة الحكومات علي تمويل الاستثمارات التنموية، وبالتالي يضعف من ممارسة الحكومة لأنشطتها السياسية المالية، ويزيد من مشكلات العجز والتضخم الاقتصادي فتحدث انتكاسة تنموية([٥٨]).

٣_ تداعيات الفساد الإداري علي المستوي التنظيمي وتأثرها علي التنمية المستدامة:

١_ يحيل الفساد الإداري عمل الأجهزة الإدارية بشكل رسمي كليا أو جزئياً ويضعف نظم العمل وعمليات اتخاذ القرارات بها.

٢_ يتهاوي الهيكل التنظيمي الرسمي للمنظمات الحكومية المستشري فيها الفساد، بسبب تعدد أوجه التوجيه من جانب الرؤساء في العمل بما يخدم مصالحهم الشخصية علي حساب مصلحة المجموع.

٣_ يحول الفساد المنظمات التي بها فساد إلي منظمات مغلقة لا تمثل فائدة للمجتمع، بل تمثل فقط نظام لهدر أموال الدولة واستغلالها من جانب المفسدين والمنحرفين.

٤_ يؤدي الفساد إلي تدمير الثقافة التنظيمية الإيجابية ويحل محلها ثقافة الفساد القائم علي انعدام ولاء وانتماء المسؤولين وإتلاف وتشويه الوثائق والمستندات التي تثبت فسادهم([٥٩])، مما يحول هذه المنظمات إلي تنظيمات غير قائمة علي المعرفة والعلم، وهو ما لا يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وبالتالي تعوق عمليات التنمية الإدارية التي تدعو إلي تنمية رأس المال الفكري والبشري.

٤_ التداعيات السياسية للفساد الإداري وتأثيرها علي التنمية المستدامة:

وبطبيعة الحال يؤثر تنامي مظاهر الفساد الإداري في مختلف المؤسسات والمنظمات علي الاستقرار السياسي للدولة ، الأمر الذي يعوق تقدم وتتطور المجتمعات مما يخلق بيئة سياسية غير آمنة، تغيب فيها معايير ومبادئ النزاهة والشفافية، وتسودها الصراعات الاجتماعية والعنف السياسي، ومن ثم إضعاف الدولة وسقوط هيبتها، ليس علي المستوي الداخلي فقط، بل بين الدول الأخرى العربية والأجنبية، مما يؤثر علي سمعة الدولة الراعية للفساد بين دول العالم، ويزداد تخلفها عن ركب التقدم والتطور([٦٠]).

فخلاصة القول أن الفساد الإداري مشكلة مجتمعية مركبة تصيب مفاصل المؤسسات الحكومية فتضعفها، وتخلق مشكلات اجتماعية أخري كالبطالة والفقر، والعنف، والصراعات الاجتماعية، فتعوق تقدم المجتمع وتهدد أمنه.

هـ_ استراتيجية مكافحة الفساد الإداري:

١_ استراتيجية تعميق أسس النزاهة: والتي يمكن أن نطلق عليها متطلبات مكافحة الفساد الإداري، ويتم ذلك من خلال عدد من المعايير:

أ_ المحاسبة: وتعني خضوع الموظفين في المنظمات الحكومية للمحاسبة والمساءلة القانونية والأخلاقية والمهنية من جانب رؤسائهم والذين يشغلون قمة الهرم الوظيفي ومسؤولين أمام السلطة التشريعية، والتي تراقب بدورها علي أعمال السلطة التنفيذية.

ب_ النزاهة: تشمل منظومة القيم وأخلاقيات الوظيفة العامة وما تتضمنه من سلوكيات ومعايير الصدق والإخلاص والولاء في العمل والقيم التنظيمية، أي أنها تتناول مجموعة القيم الأخلاقية المهنية من الناحية المعنوية.

ج_ الشفافية: وتعني علنية ووضوح العلاقات والإجراءات ما بين الموظفين وبعضهم البعض وبين الرؤساء بما يحقق الأهداف التي أنشئت المنظمة من أجلها([٦١]).

د_ المساءلة: هي من أهم ميكانزمات مواجهة الفساد حيث يمكن من خلالها محاسبة ومساءلة المسؤولين في الوظائف العامة، وتوضيح أي مسائل غامضة من شأنها إلحاق الفساد بالمنظمة من خلال تقديم التقارير الدورية والتي تشمل نتائج أعمالهم ومدي تنفيذهم لها([٦٢]).

هـ_ الحوكمة: ففي السنوات الأخيرة يلجأ القادة السياسيون والأكاديميون في جميع أنحاء العالم وخاصة الدول النامية إلي الاهتمام بمسألة الحكم الرشيد للوصول لمجتمع خال من الفساد لتحقيق الازدهار الاجتماعي والاقتصادي من أجل التنمية المستدامة([٦٣]).

٢_ استراتيجية التخطيط التنظيمي:

يعتبر التخطيط التنظيمي للمؤسسات من أهم مبادئ الرقابة حيث يوضح حدود السلطة وتوصيف المسئوليات والحقوق والواجبات ونظام الإشراف، وتقسيم العمل وخطوات سيره، والمقاييس التي تتبناها كل مؤسسة لحماية بياناتها ولإحكام رقابتها وتشجيع الموظفين علي الامتثال لقوانين العمل بها، كما تستلزم الخطة التنظيمية تصميم تقارير الرقابة الإدارية والمالية في ضوء مسئوليات وسلطة كل شخص بالتطابق مع الهيكل التنظيمي للمؤسسة([٦٤])، ويتم ذلك بشكل رقمي وخاصة مع انتشار الثورة الرقمي والاتجاه إلي التحول الرقمي.

٣_ استراتيجية بناء القدرات:

تقوم هذه الاستراتيجية علي ضرورة تعزيز قدرات جميع العاملين بالمنظمات الحكومية من أعلي الهرم الوظيفي إلي أسفله، من خلال دورات تدريبية للموظفين والمواطنين لتعلم أساسيات التكنولوجيا، كما تركز هذه الاستراتيجية علي توفير البنية التحتية الملائمة للبرمجيات والتطبيقات الآمنة الصعبة الاختراق والتي من شأنها التخفيف من حدة الفساد الإداري([٦٥]).

٤_ استراتيجية ترسيخ الثقافة التنظيمية:

تعد الثقافة التنظيمية من أهم عوامل نجاح أو فشل المؤسسات بكافة أشكالها وتشمل العادات والتقاليد والمعايير والقيم التنظيمية التي تضبط سلوك العاملين بالمؤسسة لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وعلي الموظف ضرورة الانسجام والتكيف مع هذه الثقافة([٦٦]).

٥_ استراتيجية تطوير البيئة المؤسسية:

يمكن التخفيف من حدة الفساد الإداري في المنظمات الحكومية عن طريق البدء في إصلاح الجهاز الإداري من خلال تعيين العاملين بناء علي الكفاءة ومراعاة التوافق بين المؤهلات العلمية والتوصيف الوظيفي بمعني وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وكذلك يجب أن يتناسب الأجر طردياً مع حجم المسؤولية والجهد الممارس من قبل الموظف، وتطبيق نظام فعال للحوافز الأمر الذي يؤدي إلي استقطاب الكفاءات العليا، والبعد عن إغراءات الرشوة، ووضع الضوابط والأسس التي تساعد الموظف علي انجاز عمله بعيدا عن الروتين والتعقيد، وهذا لا ينفي ضرورة وجود هيئات رقابية وقضائية وإعلامية وتربوية من شأنها محاربة الفساد ومنع استغلال الوظيفة العامة والمال العام بما يساعد علي تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع([٦٧]).

٦_ استراتيجية دعم الشمول المالي:

يعرف الشمول المالي بأنه عملية تعزيز الوصول إلي المنتجات والخدمات المالية التي تحتاجها الفئات الضعيفة والمهمشة بطريقة عادلة وشفافة من قبل الدولة([٦٨])، حيث أن دعم وتعزيز الشمول المالي يؤدي إلي الحد من معدلات الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، ويساعد علي قيام نظام مالي سليم، ومن ثم يتحقق الاستقرار المالي، فتزداد الدخول وتتوفر فرص العمل، كما تتوفر بيئة تنظيمية سليمة من شأنها الحد من معدلات الفساد الإداري([٦٩]).

٧_ زيادة جهود الأجهزة الأمنية وزيادة الإنفاق عليها:

نظرا لارتفاع معدلات الفساد الإداري وظهور أشكال مختلفة منه، زادت الجهود المبذولة من قبل الأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الفساد بكافه أنماطه مما أدي بدوره إلي زيادة النفقات والموازنات الخاصة بمكافحة الفساد وتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي، وتطوير كافة الطرق المتبعة للتصدي لهذه الجريمة ، بالإضافة لأجهزة القضاء والمحاكم المختصة بهذا الشأن([٧٠]).

كما قامت منظمة الشفافية الدولية باتخاذ عدة مجالات رئيسية لمكافحة الفساد وتمثلت هذه المجالات في

- القيادة.
- البرامج العامة.
- إعادة التنظيم الحكومي.
- الوعي العام بمخاطر الفساد.
- إنشاء مؤسسات معنية بمكافحة الفساد([٧١]).

كما يمكن تحديد أهم آليات مواجهة جرائم الفساد الإداري في عدة نقاط كالتالي:

١_ يجب علي المنظمات الحكومية تنفيذ الهياكل والثقافات التي تعزز الممارسات والإجراءات المؤسسية الفعالة للقضاء علي الممارسات الفاسدة.

٢_ ضرورة تعزيز القيم والممارسات الأخلاقية في جميع الشركات والمؤسسات الحكومية من أجل تحقيق الانضباط وضبط النفس للموظفين والعاملين الذين قد يميلون إلي الانخراط في أنشطة فاسدة.

٣_ ضرورة اتجاه المنظمات الحكومية لتطوير اعتماد وتوقيع سياسات ووثائق مكافحة الفساد التي ستجعلهم علي استعداد لأن يكونوا غير قابلين للفساد في جميع أنشطتهم.

٤_ يجب علي العاملين في الجهات التشريعية اعتماد صكوك تشريعية تعزز الممارسات الجيدة وتحد من معدلات الممارسات الفاسدة في كافة المؤسسات وخاصة المؤسسات الحكومية.

٥_ يجب أن تسعي وسائل الإعلام باستمرار إلي تعزيز الحكم الرشيد وتجنب الفساد الإداري بكافة أشكاله.

٦_ يجب تشجيع المبلغين عن المخالفات الغير قانونية والممارسات الفاسدة في مؤسساتهم([٧٢]).

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

- **نوع الدراسة:** تنتمي هذه الدراسة إلي الدراسات الوصفية التحليلية التي تهتم بوصف الظاهرة، ومعرفة أسبابها وأنماطها وكل ما يتعلق بها، واستخلاص الحقائق والبيانات وتحليل استجابات المبحوثين موضوع الدراسة، وتفسيرها للخروج بنتائج تساعد في التخفيف من حدة انتشار جرائم الفساد ومكافحته.
- **منهج الدراسة:** اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي، لوصف الظاهرة موضوع الدراسة، والوقوف علي أسبابها ومحدداتها الاجتماعية والتنظيمية، وتحديد انعكاساتها، ثم وضع تحليل يسهم في فهم واقع ظاهرة الفساد في التنظيمات الحكومية.
- **مصادر البيانات:** اعتمدت الدراسة علي مصدرين من مصادر جمع البيانات، المصدر الأول الوثائق والبيانات والكتب العلمية إلي جانب الإحصائيات الرسمية المتعلقة بالفساد، والمصدر الثاني هو المصدر البشري والمتمثل في المسؤولين في المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد

بالاعتماد علي دليل مقابلة متعمقة، وكذلك استمارة استبيان مع عينة من المترددين علي بعض الجهات المستشري فيها الفساد كما توضح الإحصاءات والتقارير الرسمية (المرور، المجلس المحلي، الضرائب) ،وشملت أدوات الدراسة عدة محاور كما يلي:

١_ البيانات الأولية وتشمل السن، والمستوي التعليمي، والمهنة والجنس.

٢_ واقع الفساد الإداري في المنظمات الحكومية، وأهم مظاهره.

٣_ المحددات الاجتماعية والتنظيمية الدافعة للفساد الإداري في المنظمات الحكومية.

٣_ انعكاسات الفساد الإداري علي عمليات التنمية المستدامة.

٤_ المعوقات التي تعوق مكافحة الفساد الإداري.

٥_ استراتيجيات مكافحة جرائم الفساد الإداري في المنظمات الحكومية، ورؤية مستقبلية للقضاء عليه.

- **مجتمع الدراسة ومجالاته:**

_ **المجال المكاني:** تم إجراء الدراسة بمحافظة دمياط ، وتم اختيار ثلاث منظمات حكومية من أكثر الجهات التي تلقي تردد كبير من جانب المواطنين لتنوع الخدمات التي تقدمها وهي (المرور، الضرائب، المجلس المحلي) بمحافظة دمياط، كما أجريت الدراسة الميدانية علي هيئة الرقابة الإدارية بمحافظة دمياط، وهيئة النيابة الإدارية.

_ **المجال البشري:** اتخذت الدراسة من الجمهور المتردد علي إدارة المرور، والمجلس المحلي بدمياط، ومصلحة الضرائب وحدة للتحليل الكمي، بينما اتخذت من المسؤولين في الهيئات المعنية بمواجهة الفساد وحدة للتحليل الكيفي.

_ **المجال الزمني:** تم إجراء الدراسة الميدانية في الفترة من ديسمبر ٢٠٢١ إلي مايو ٢٠٢٢.

_ **عينة الدراسة:** اعتمدت الدراسة علي عينة عمدية، بواقع خمس مقابلات مع المسؤولين والخبراء في الجهات المعنية بمكافحة الفساد، و٢٥٦ مفردة من المواطنين المترددين علي بعض الجهات المستشري فيها الفساد، وقد تم توزيع ٣٠٠ استبيان بواقع ١٠٠ استبيان بكل مؤسسة (المجلس المحلي، والمرور، والضرائب) ولكن لم يستجيب سوي ٨٠ مفردة في المجلس المحلي، و٧٦ مفردة في قطاع الضرائب، و١٠٠ مفردة في المرور ، فاستبعدت باقي الاستمارات وأصبحت العينة ٢٥٦ مفردة، مع مراعاة التنوع في السن والجنس والمستوي التعليمي.

عرض وتحليل خصائص عينة الدراسة :

جدول رقم (٢) توزيع العينة من المسؤولين في الجهات المهنية بمكافحة الفساد

م	السن	المؤهل التعليمي	المسمى الوظيفي	سنوات الخبرة
١	٥٦	دكتوراه في القانون	لواء ووكيل هيئة الرقابة الإدارية	٣٠ عام
٢	٤٥	ليسانس حقوق	مستشار بهيئة النيابة الإدارية	٢٠ عام
٣	٥٥	ليسانس حقوق	مستشار بهيئة النيابة الإدارية	٣٠ عام
٤	٥٦	ليسانس حقوق	مستشار بهيئة النيابة الإدارية	٣٠ عام
٥	٥٠	ليسانس حقوق	مستشار بهيئة النيابة الإدارية	٢٠ عام

وفيما يلي عرض لأهم خصائص العينة من الجمهور المتردد علي المنظمات الحكومية:

جدول رقم (٣) توزيع العينة وفقاً للفئة العمرية

الجهة الحكومية / العمر	المجلس المحلي		المرور		الضرائب		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من ٣٠ عام	١٧	%٢١,٢٥	٢٥	%٢٥	٣	%٤	٤٥	١٧,٥
٣٠: أقل من ٤٠ عام	٤٢	%٥٢,٥	٥٠	%٥٠	٢٣	%٣٠,٢	١١٥	%٤٥
٤٠:أقل من ٥٠ عام	١٢	%١٥	٢٠	%٢٠	٤٠	%٥٢,٧	٧٢	%٢٨,١
٥٠:أقل من ٦٠	٦	٧,٥	٤	%٤	١٠	%١٣,١	٢٠	%٧,٩
عام٦٠ فأكثر	٣	%٣,٧٥	١	%١	–	–	٤	%١,٥
المجموع	٨٠	%١٠٠	١٠٠	%١٠٠	٧٦	%١٠٠	٢٥٦	%١٠٠

يتضح من قراءة الجدول السابق أن ٥٢,٥% من أفراد العينة يتراوح أعمارهم من ٣٠ إلي أقل من ٤٠ عام بالنسبة للمترددين علي المجلس المحلي، و٥٠% من المترددين علي المرور في نفس الفئة العمرية، حيث تعتبر الشريحة الأكثر تمثيلاً في عينة الدراسة، في حين تمثلت النسبة الأكبر من المترددين علي مصلحة الضرائب في الفئة العمرية من ٤٠ إلي أقل من ٥٠ عام، وقد يرجع ذلك إلي كون هذه الفئة العمرية هم من لديهم مشاريع وأعمال خاصة بهم، وعليهم دفع المستلزمات الخاصة بهذه المشروعات، وتتركز الفئة العمرية (أقل من ٣٠ عام) في المرتبة الثانية بالنسبة للمجلس المحلي والمرور حيث تمثل ٢١,٢٥% في المجلس المحلي، وتبلغ نسبة ٢٥% من إجمال أفراد العينة في المرور، بينما تأتي الفئة العمرية من ٣٠إلي أقل من ٤٠ عام في مصلحة الضرائب بنسبة ٣٠,٢%، ويتضح من الجدول السابق تنوع الفئات العمرية لمفردات الدراسة.

جدول رقم (٤) توزيع العينة وفقاً للحالة التعليمية

الجهة الحكومية / الحالة التعليمية	المجلس المحلي		المرور		الضرائب		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	٣	%٣,٧٥	٧	%٧	٩	%١١,٩	١٩	%٧,٥
يقرأ ويكتب	٧	%٨,٧٥	١١	%١١	١٣	%١٧,١	٣١	%١٢,١
تعليم متوسط	٢٠	%٢٥	٢٤	%٢٤	٣٦	%٤٧,٣	٨٠	%٣١,٢
تعليم فوق متوسط	٢٠	%٢٥	١٨	%١٨	–	–	٣٨	%١٤,٩
تعليم جامعي	٣٠	%٣٧,٥	٤٠	%٤٠	١٨	٢٣,٧%	٨٨	%٣٤,٣
المجموع	٨٠	%١٠٠	١٠٠	%١٠٠	٧٦	%١٠٠	٢٥٦	%١٠٠

تعتبر الحالة التعليمية احدي المؤشرات الهامة الدالة علي امكانية الوقوع أو المشاركة في جرائم الفساد إن استدعي الأمر، لتخليص وإنجاز مهام في وقت أسرع، وكما يتبين من جدول رقم (٤) والذي يتناول توزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة التعليمية أن نسبة ٣٧,٥% من المترددين علي المجلس المحلي، ونسبة ٤٠% من المترددين علي المرور حاصلون علي تعليم جامعي، بينما جاءت النسبة الأكبر من فئة الحاصلين علي تعليم متوسط ومترددين علي قطاع الضرائب بمقدار ٤٧,٣%.

جدول رقم (٥) توزيع العينة وفقاً لنوع المهنة

الجهة الحكومية / المهنة	المجلس المحلي		المرور		الضرائب		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عمل حكومي	١٥	%١٨,٧٥	٤٣	%٤٣	–	–	٥٨	٢٢,٧
قطاع خاص	٣	%٣,٧٥	٢٠	%٢٠	٣٨	%٥٠	٦١	٢٣,٩
أعمال حرة	٤٠	%٥٠	٣٠	%٣٠	٢٠	%٢٦,٣	٩٠	٣٥,١
عامل عادي	٢٢	%٢٧,٥	٧	%٧	١٨	%٢٣,٧	٤٧	١٨,٣
المجموع	٨٠	%١٠٠	١٠٠	%١٠٠	٧٦	%١٠٠	٢٥٦	%١٠٠

وفقاً لبيانات الجدول السابق فإن ٥٠% من العاملين في الأعمال الحرة مترددين علي المجلس المحلي، بينما ٤٣% من المترددين علي المرور يمتهنون عملاً حكومياً، في حين أن ٥٠% من المترددين علي الضرائب يعملون بالقطاع الخاص، وهي نسبة كبيرة، وقد تكون سبباً من أسباب اتجاه العاملين بهذه المؤسسات لإتيان سلوكيات انحرافيه مخالفة لقواعد وأخلاقيات الوظيفة العامة، والاقبال علي تلقي الرشاوي، لإنجاز أوراق رسمية، نتيجة توافد أعداد كبيرة من أصحاب المصالح والشركات الخاصة لإتمام أوراق حكومية خاصة بمصالحهم.

جدول رقم (٦) توزيع العينة وفقاً للجنس

الجهة الحكومية / النوع	المجلس المحلي		المرور		الضرائب		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكر	٦٨	%٨٥	٧٧	%٧٧	٧٠	%٩٢,١	٢١٥	%٨٤
أنثي	١٢	%١٥	٢٣	%٢٣	٦	%٧,٩	٤١	%١٦
المجموع	٨٠	%١٠٠	١٠٠	%١٠٠	٧٦	%١٠٠	٢٥٦	%١٠٠

يتبين من الجدول السابق أن إقبال الذكور علي المنظمات الحكومية محل الدراسة أكبر من إقبال النساء، فقد جاء توزيع العينة في المجلس المحلي بواقع ٨٥% للذكور مقابل ١٥% للإناث، بينما مثل الذكور في قطاع المرور نسبة ٧٧% مقابل ٢٣% للإناث، في حين مثل الذكور نسبة ٩٢,١% مقابل ٧,٩% للإناث.

سابعاً: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

أ_ خصائص عينة الدراسة:

- يتضح من مناقشة نتائج الدراسة أن ٤٥% من أفراد العينة يقعن في الفئة العمرية من (٣٠ إلي أقل من ٤٠ عام) في حين تركزت أقل نسبة في الفئة العمرية من ٦٠ عام فأكثر بواقع ١,٥% من إجمالي عينة الدراسة.
- وفيما يتعلق بتوزيع العينة وفقاً للحالة التعليمية فقد اتضح أن الغالبية العظمي من المترددين علي القطاعات محل الدراسة من الحاصلين علي تعليم جامعي بنسبة ٣٤,٣%، وتليها في النسبة الحاصلين علي تعليم متوسط بنسبة ٣١,٢%.
- تبين أن ٣٥,١% من أفراد العينة يعملون في الأعمال الحرة، يليها العاملون في القطاع الخاص بنسبة ٢٣,٩%، والغالبية العظمي من أفراد العينة متزوجون بنسبة ٦٠,١%.
- تبين أن ٨٤% من إجمالي أفراد العينة ذكور وذلك مقابل ١٦% من الإناث.

ب_ مناقشة نتائج الدراسة في ضوء تساؤلات الدراسة والتراث البحثي والتوجه النظري:

_ واقع الفساد الإداري في المنظمات الحكومية، ومظاهره:

- أجمعت عينة الدراسة أن الفساد مستشري في المنظمات الحكومية بشكل كبير جداً.
- أوضح ٨٤% من عينة الدراسة أنهم سبق وأن طُلب منهم مبلغ مالي لإتمام أوراق معينة وتم دفع إكراميات لسرعة إنجاز الإجراءات.
- اتضح من نتائج الدراسة أن ٨٥,٤% من إجمالي أفراد العينة ليسوا علي علم بالجهات الحكومية المختصة بمكافحة الفساد فجاءت إجاباتهم في "الدولة" دون ذكر مسميات لهذه الجهات الأمر

الذي يفسر أسباب تزايد عوامل الفساد والتي تعتبر أهمها الجهل وعدم الوعي الكافي بهذه الجهات وطبيعة الأدوار المنوطة بها ومن ثم عدم تفعيل مبدأ المشاركة الشعبية ومساندة الدولة في التغلب علي جرائم الفساد الإداري، لذلك أكدت دراسة (سناء علي، ٢٠١٨) علي أهمية الوعي بأساليب الوقاية من الوقوع في الفساد.

- وقد أجمع غالبية المبحوثون في القطاعات موضوع الدراسة أن الوساطة والمحسوبية تأتي في المرتبة الأولي من مظاهر الفساد الإداري وذلك بنسبة ٤٨,٣%، تليها الرشوة بنسبة ٤٢%، في حين جاء عدم احترام وقت العمل في المرتبة الأخيرة بنسبة ٣%، في حين أجمع الخبراء والمسؤولين في الجهات الرقابية أن الرشوة من أهم مظاهر الفساد انتشاراً ووصفوا الشخص المتلقي للرشوة بأنه شخص اجتماعي مدعي للتدين يحاول أن يكسب ثقة الجميع في المؤسسة، ولا ينجز أي معاملات وظيفية خدمية بدون المال، ويحاول إقناع الجمهور بأنه يقوم بإيصال الرشوة لمن هم أعلي منه حتي تظل صورته نظيفة أمام الجميع.
- وبسؤال أفراد العينة عن مدي انتشار الفساد في القطاع العام والخاص جاءت استجاباتهم بنسبة ٦٥% في القطاع العام و٣٥% في القطاع الخاص، الأمر الذي يؤكد استفحال ظاهرة الفساد الإداري في المنظمات الحكومية والعاملة في مجال الخدمات.
- كما تركزت النسبة الأكبر من المؤسسات المستشري بها الفساد في المرور بواقع ٥٨,٢% من إجمال العينة، وهذا ما اتفق عليه عينة الدراسة من الخبراء والمتخصصين في مجال مكافحة الفساد، وتليها الضرائب بمقدار ٣٢,١%، ثم تساوت النسبة بين التموين والمحليات بواقع ٤,١% لكلاً منهما، ثم تأتي مكاتب العمل (القوي العاملة) في المرتبة الأخيرة بنسبة ١,٥%.

_ المحددات الاجتماعية والتنظيمية للفساد الإداري في المنظمات الحكومية:

- وبسؤال المبحوثين عن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الدافعة للفساد الإداري في المنظمات الحكومية، فتبين أن الجهل وعدم وعي المواطن بحقوقه وواجباته كان من أهم الأسباب الاجتماعية الدافعة للفساد الإداري وتفاوتت استجابات المبحوثين ما بين ضعف الوازع الديني وغياب مبدأ المواطنة والتنشئة الاجتماعية الغير سوية، وعدم تمتع الشخص الموظف بأخلاقيات الوظيفة العامة من بين أهم الأسباب الاجتماعية للفساد الاداري، والتي حددها الخبراء في مجال مكافحة الفساد في كثرة المشكلات الاجتماعية وتدني المستويات المعيشية الاجتماعية، بينما تمثلت أولي الأسباب الاقتصادية للفساد الإداري من وجهة نظر أفراد العينة من المترددين علي المنظمات محل الدراسة في عدم القدرة علي توفير متطلبات واحتياجات الأسرة وتدني مستوي المعيشة الأمر الذي يشجع الموظف علي ارتكاب الفساد وذلك بنسبة ٤٧,٥%، وهو ما تؤكد عليه نظرية الحرمان النسبي، فكلما زاد معدل الحرمان، وعدم رضا الأفراد عن جودة حياتهم،

كلما زادت معدلات الفساد الإداري، ويليها عدم عدالة نظام الترقيات، وتدني الأجور بنسبة ٣٣,٦%، ثم تأتي تدهور قيمة العملة بسبب التضخم وتآكل القدرة الشرائية للموظفين في المرتبة الأخيرة، وهو ما اتفق علية الخبراء والمسؤولين في مجال مكافحة الفساد.

- بينما كان التمسك بالروتين لإنهاء مصالح الجمهور وعدم وجود رقابة حقيقية في المصالح الحكومية من أهم العوامل التنظيمية الدافعة للفساد الإداري ، وهو ما أثبتته دراسة (السبيعي، ٢٠١٧)،وكذلك دراسة (Dwi Ratmono and Others, 2021) أثبتت أن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية من شأنها زيادة معدلات الفساد الإداري، تليها قصور الهيكل التنظيمي وعدم تحديد مهام واختصاصات الوحدات الإدارية، وكذلك استغلال الموظفين لمناصبهم لتحقيق مصالح شخصية أو منافع مالية وذلك بنسب متساوية، وقد أكد أفراد العينة من الخبراء أن العوامل التنظيمية هي أكثر الصور الداعمة لمظاهر الفساد والمؤكدة علي حدوثه وأن التمسك بالروتين هو أبرز هذه العوامل بالإضافة إلي التعددية في الاختصاصات وتأخير الفصل في إجراءات التحقيقات.
- وقد أجمع ٨٧% من عينة الدراسة في القطاعات المختلفة أن القوانين الحالية المعنية بمكافحة الفساد غير كافية، في حين أن ١٣% فقط من أفراد العينة اتفقوا علي كفاية هذه القوانين، في حين أكد الخبراء علي كفاية القوانين الرادعة للفساد في الوقت الحالي، ولكن مع ضرورة التشديد علي آليات التنفيذ والتطبيق الفعلي من جانب المؤسسات الحكومية، مع مراعاة التطوير الدائم للقوانين، حيث أن القوانين تتطور بتطور الحياة، وقد صدر أخر تعديل تشريعي عام ٢٠١٧، لذلك لابد من التطوير الذي يتلاءم مع الصور الجديدة للفساد التي سنشهدها في ظل عمليات التحول الرقمي، لذلك تم بالفعل إنشاء مركز متكامل للذكاء الاصطناعي ليحقق جودة البيانات، ويكون علي استعداد لمواجهة أي صور إلكترونية للفساد الإداري، كما أشار الخبراء لاهتمام سيادة الرئيس عبدالفتاح السيسي بعمل العديد من المؤتمرات علي المستوي المصري والعربي لمكافحة الفساد.
- قد أجمع الغالبية العظمي من أفراد العينة أن الفساد يعوق عمليات التنمية ويقف حائلاً ضد التقدم والتطور، ويؤدي إلي إضعاف البنية التحتية للدولة.
- وبسؤال المبحوثين عن كون الفساد الإداري دافع نحو التحول للإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي، أجاب ٨٥,٧% من أفراد العينة بنعم في حين وجد ١٤,٣% من المبحوثين أن الأشخاص المتورطين في عمليات الفساد والانحراف الوظيفي سوف يبتكرون طرقاً جديدة للفساد.

_ انعكاسات الفساد الإداري:

- وعن الآثار الناجمة عن تزايد معدلات الفساد الإداري حدد أفراد عينة الدراسة الانعكاسات الاجتماعية في تزايد الهوة بين الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي، وكثرة المشكلات الاجتماعية كالبطالة والفقر وتزايد حدته، في حين أن عرقلة الاقتصاد القومي، وتعطيل جهود التنمية واهدار المال العام من أهم الانعكاسات الاقتصادية للفساد الإداري، بينما تمثلت الانعكاسات التنظيمية في تدهور الهيكل التنظيمي للمؤسسات الواقع فيها الفساد، وتدمير الثقافة التنظيمية والتي هي من أهم مخططات وأهداف التنمية المستدامة، وبالتالي يعوق تنفيذ التنمية المؤسسية المستدامة.
- يري الخبراء من أفراد العينة أن هناك ارتباط شديد بين الفساد الإداري والتنمية المستدامة فكلاهما وجهان لعملة واحدة فالفساد معوق للتنمية، كما أن التوسع في عمليات الاستثمار والتقدم يؤدي إلي اتساع رقعة الفساد، فكلما زادت معدلات التنمية المستدامة زادت الحاجة لمكافحة ومجابهة الفساد، والفساد يؤثر علي الرقعة الزراعية وخطط التنمية الزراعية، ويؤثر علي بناء الإنسان، وحصوله علي حقوقه كاملة، أي أن الفساد يؤثر علي التنمية المستدامة بكافة أبعادها البيئة والاجتماعية والاقتصادية.
- كما يري الخبراء والمسؤولين أن الفساد الإداري يؤثر علي الأمن الاجتماعي للمجتمعات بشكل عام والمجتمع المصري بشكل خاص، فالفساد مزعزع للأمن الاجتماعي، ويكدر السلم العام، وينشر حالة من عدم الرضا بين أفراد المجتمع، ويقلل من ثقة المواطن في مؤسسات الدولة، حيث يقلل من نوعية الخدمات المقدمة للجمهور، ويضعف من اقتصاد الدول واستثماراتها وإهدار المال العام، وإفراز العديد من الجرائم الأخرى، وبالتالي تدهور البناء الاجتماعي بأكمله.

معوقات الفساد الإداري:

- وقد تمثلت معوقات مكافحة الفساد من وجهة نظر مفردات البحث في عدة أنماط، فهناك **أولاً معوقات إدراكية** تمثلت في عدم وعي الجمهور بمخاطر الفساد الإداري ومدي تأثيره علي الأفراد والمجتمعات، **وثانياً معوقات تنظيمية** تمثلت في ضعف نظم الرقابة في المنظمات الحكومية واستمرار التعقيدات والإجراءات الروتينية في هذه المنظمات، **وثالثا معوقات اجتماعية** تمثلت ضعف الوازع الديني، وعدم تحمل المسؤولية الوظيفية، **رابعاً معوقات بيئية** تتمثل في البعد الجغرافي بين الجهات الحكومية المعنية بإنجاز نفس الخدمات الحكومية فيلجأ البعض من الموظفين الفاسدين للعرض علي الجمهور بتنفيذ هذه الخدمات مقابل مبلغ من المال بدلاً من الانتقال من مكان لآخر لإنجاز هذه المهام، وكثيرا ما يوافق الجمهور علي هذا العرض مقابل المال مما يؤدي إلي سرعة انتشار الفساد الإداري وزيادة حدته، **خامساً معوقات تقنية** تتمثل في عدم وجود مواقع إلكترونية لبعض الأجهزة الحكومية توضح نوعية الخدمات التي تقدمها

المؤسسة، والأوراق المطلوبة، وكيفية تقديم الخدمة، مما يسهل استغلال الأفراد من جانب الأشخاص الفاسدون.

نحو رؤية مستقبلية لمواجهة الفساد :

- أكد الخبراء علي ضرورة المعاونة من جانب وسائل الاعلام للعمل علي تخفيف وطأة الفساد الإداري من خلال الإعلان علي الأشخاص الفاسدون الذين تم معاقبتهم أو فصلهم من العمل، حتي يكون هناك رادع عام، ومحاولة إبراز وعرض دائم للقيم والثوابت التي يجب أن يكون عليها الشخص الموظف، والعمل علي تثقيف المواطنين بمخاطر الفساد، وهو ما أكدته دراسة (The Department For International Development, 2015).
- وبسؤال الخبراء عن الدور الذي تقدمه هيئة الرقابة الإدارية وهيئة النيابة الإدارية لمكافحة الفساد الإداري جاء الرد كالتالي:

تمثل دور هيئة الرقابة الإدارية في تأكيد الهيئة علي تجاوزها للصورة النمطية للتعامل مع جرائم الفساد إلي نهج متقدم يقوم علي نشر قيم النزاهة والشفافية بين المواطنين، وتقديم دورات تدريبية للموظفين في مختلف قطاعات العمل، حيث تم عقد أكثر من ٧٠٠ دورة تدريبة للعاملين بالقطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، كما تقوم الرقابة بعمل دورات تدريبية للموظفين المنتقلين للعاصمة الإدارية الجديدة لرفع كفاءة وقدرات الجهاز الإداري التابع الإداري، وقد سبق وتم عقد دورات تثقيفية في جامعة دمياط من جانب هيئة الرقابة الإدارية، وتم تخصيص جوائز للكليات التي تعمل علي رفع وعي المواطنين بمخاطر الفساد، كما شاركت الهيئة في معرض الكتاب في دورته رقم ٥٣ لسنة ٢٠٢٢، وكان الغرض من هذه المشاركة خدمي بحت بهدف تثقيف المواطنين بمهام الهيئة، وطرق تقديم الشكاوي، وتثقيفهم بمخاطر الفساد، ومسؤولية كل مواطن للحد من معدلاته، من خلال إرساء ثقافة مجتمعية رافضة للفساد وداعمة لقيم النزاهة والشفافية الإدارية، والسير وفقاً لأهداف التنمية المستدامة، ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وكذلك المشاركة في المنتدي الإفريقي لمكافحة الفساد لعام ٢٠١٩، ٢٠٢١، وقد تم تعديل قانون الهيئة في ٢٠١٧ ليسمح بتأسيس الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، وتقوم الأكاديمية بمنح دبلوم ماجستير في مكافحة الفساد، وتقدم الأكاديمية خبراتها علي مستوي القارة وليس علي مستوي مصر فقط، كما تم عمل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من عام ٢٠١٩ إلي عام ٢٠٢٢، وتم تزويد الباحثة به من جانب الهيئة، وكذلك مدونة سلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة، وقد تم اختيار يوم عيداً لهيئة الرقابة الإدارية، كما يمكن اعتبار يوم ٩ ديسمبر هو اليوم العالمي لمكافحة الفساد، وكذلك يتم حشد الكفاءات البشرية الإدارية من أجل ضمان مكافحة الفساد بشكل فعال وفقاً للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، كما أن هناك هدف رئيس وهو التواصل بشكل رئيس مع الشباب الجامعي فهم أمل المستقبل، لذلك يتم تدريس مقرر حقوق الإنسان ومكافحة الفساد كل الجامعات المصرية، كما تم عمل نموذج محاكاة للشباب باعتباره مبادرة

لتوعية الشباب الجامعي بآثار الفساد ومخرجاته ومدي تأثيره علي التنمية المستدامة، كذلك تم عمل العديد من الحملات الإعلانية وبثها في القنوات التلفزيونية وعلي مواقع التواصل الاجتماعي للتوعية بخطورة الفساد، وكيفية تقديم الشكاوي، ومهام واختصاصات هيئة الرقابة الإدارية.

وكذلك اشتراك مصر في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واستضافتها لأعمال الدورة التاسعة للدول الأطراف في الاتفاقية في شرم الشيخ لعام ٢٠٢١، كما تم إنشاء مجلة "ضمير الوطن" وهي مجلة نصف سنوية ومتخصصة في مجال مكافحة الفساد، وتم إطلاق موقع "قيم خدماتك" لتقييم مستوي الخدمات العامة المقدمة من جانب الدولة، ولكن للأسف لم يلقي تفاعل كبير من جانب المواطنين، مما صعب إصدار تقارير عن مدي رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة.

وقد كانت هيئة الرقابة الإدارية احدي أقسام النيابة الإدارية منذ صدورها ثم انفصلت عنها عام ٢٠١٧، وأصبحت هيئة مستقلة تخضع لإشراف رئيس الجمهورية.

ويتمثل دور هيئة النيابة الإدارية في قيام الهيئة ببحث الشكاوي المقدمة من المواطنين عن مخالفات البعض أو إهمال أداء الواجبات الوظيفية من جانب بعض الموظفين، وتحري أسباب القصور في العمل، مع اقتراح وسائل لتلاشي أسباب هذا القصور وفقاً لقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧، والمساعدة علي خلق بيئة عمل تتسم بالنزاهة والشفافية والعدالة، وعمل خط ساخن لتلقي الشكاوي (١٦١١٧) ، وإحالة الشكاوي للنيابة العامة أو المحاكم التأديبية، وقد تصل العقوبة إلي الفصل بناء علي الإحالة، فالنيابة الإدارية هي الجهة الوحيدة المنوطة بالإحالة إلي المحاكم التأديبية، حيث أكد الخبراء أن الجهات القضائية المسؤولة في البت في جرائم الفساد الاداري هي النيابة الإدارية، مجلس الدولة، النيابة العامة، هيئة قضايا الدولة.

- وتمثلت استراتيجية مواجهة الفساد الإداري من وجهة نظر أفراد العينة من المترددين علي المنظمات الحكومية محل الدراسة في ضرورة التدريب الدوري للعاملين لرقع كفاءتهم، وتنمية قيم الإخلاص في العمل لديهم، وتطبيق مبدأ الرقابة الإدارية، وإنشاء وحدات خاصة بالرقابة علي مستوي كل مؤسسة حكومية، وتوقيع أقصي العقوبات علي الشخص الفاسد، مع حرص المدراء علي تحقيق عملية الرضا الوظيفي، واختيار القيادات علي أساس الكفاءات الإدارية.
- في حين وضع كلا من الخبراء في هيئة الرقابة الإدارية، وهيئة النيابة الإدارية استراتيجية لمكافحة الفساد تمثلت في:

استراتيجية هيئة الرقابة الإدارية: حيث أكد خبراء هيئة الرقابة الإدارية أن الهيئة وحدها لا تستطيع مكافحة الفساد لأن الشريك الأساسي في المكافحة هو المواطن، وهو أساس مكافحة الفساد، لذلك لابد من التشبيك مع المواطن وكافة القطاعات العامة والخاصة لدراسة سبل المكافحة وتعزيز التوعية المجتمعية، وضرورة الاطلاع علي خبرات الدول الأخرى في مجال مكافحة الفساد، وتوحيد الجهود الدولية لاستئصال الفساد من المجتمع، والعمل علي التوعية بسياسات الحوكمة والشفافية ومساواة الجميع أمام القانون،

فالهيئة دائما تسير وفقاً للهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة والذي يدعو إلي السلام والعدل والمؤسسات القوية والذي يعتمد علي مجتمع واع مدرك لمخاطر الفساد ورافض له، وصولاً إلي بناء مؤسسات تخضع لقيم النزاهة والشفافية والمحاسبة والمساءلة الإدارية.

وتضم هذه الاستراتيجية كل الأجهزة الإدارية للدولة والوزارات، والقطاع العام ومجالس النواب، والمجالس المحلية والجامعات والمؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني، ومجالس المرأة وجهات إنفاذ القانون، وقد أصدرت مصر نسختين من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد أولهما في الفترة من ٢٠١٤: ٢٠١٨، وثانيهما في الفترة من ٢٠١٩: ٢٠٢٢.

استراتيجية هيئة النيابة الإدارية: فأكدت علي سرعة التشبيك بين كافة المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وتنفيذ آليات الرقابة حتي نتمكن من الحد من معدلات الفساد الإداري، والعمل علي علاج أوجه القصور والمساعدة في تقديم التوجيه والإرشاد لكافة المؤسسات الحكومية.

وقد أكدت الجهات الرقابية وهيئة النيابة الإدارية أن من أهم الاقتراحات الملائمة والتي من شأنها الحد من معدلات الفساد الإداري في المنظمات الحكومية أنه لابد من تكاتف الجهود وبلورة الرؤي المشتركة بين القطاعات المختلفة للدولة الخاصة والعامة، ومنظمات المجتمع المدني، والجهود الشعبية فبدونها لن تتحقق المكافحة.

ومما سبق يمكن وضع رؤية لمواجهة الفساد الإداري والتخفيف من حدته تتمثل في:

١_ تقسيم الجهاز الإداري (هيئات معاونة، موظف عام، مدرسين، أطباء، أعضاء هيئة التدريس، إلخ....) ووضع لوائح تنظم عمل كلاً منهم وتحدد حقوقه وواجباته، حتي يكون من السهل محاسبة كل شخص في حالة إتيانه سلوك مخال للقواعد والقوانين.

٢_ الفصل بين مقدم الخدمة وطالب الخدمة من خلال الاعتماد علي مبدأ الحيادية حتي لا يتحكم مقدم الخدمة في طالب الخدمة.

٣_ جعل العقاب من جنس العمل وأن يكون الموظف علي علم به مسبقاً حتي يكون رادع له ولا يقع فريسة للممارسات الانحرافية.

٤_ الفساد حلقة دائرية فالشخص المتلقي للرشوة أو الممارس لسلوك الفساد يبرر خطأه بتدني الأجور والفقر، وعدم القدرة علي تلبية متطلبات الحياة، وهذا يتطلب فهم دقيق لقضية الفساد وأنها متشابكة حتي نتمكن من علاجها، وهو ما يدعم نظرية الحرمان النسبي وعدم الرضا عن الحياة الواقعية ومستويات الأجور، وبالتالي يلجأ الشخص الفاسد لسلوكيات الفساد والإفساد من أجل إشباع حرمانه.

٥_ لابد من تهجير المنظومة القديمة في التعامل مع قضايا الفساد وإحلال منظومة جديدة تتلاءم مع رؤية ٢٠٣٠.

٦_ قضية الفساد تحتاج لتضافر الجهود الحكومية والغير حكومية والشعبية مع العمل علي حسن إدارة الوقت من أجل مكافحتها

ثامناً: استخلاص النتائج العامة:

أ_ النتائج النظرية:

١_ الفساد جريمة لا يخلو منها أي مجتمع.

٢_ الفساد الإداري ظاهرة قديمة ولكنها متجددة ومتعددة المظاهر ومتغلغلة في القطاع العام والقطاع الخاص.

٣_ الفساد الإداري عقبة أمام تحقيق الحكم الرشيد وسياسات الإصلاح الإداري.

ب_ النتائج التطبيقية:

١_ وفقا لنظرية الحرمان النسبي الفساد يقوض المنافسة العادلة ويضعف الاستثمار ويزيد من حرمان الفئات الفقيرة والمحرومة.

٢_ أثبتت الدراسة أن الوساطة والمحسوبية والرشوة هي أكثر مظاهر الفساد انتشاراً في المنظمات الحكومية، كما أن أكثر المؤسسات ممارسة لصور الفساد هي المرور.

٣_ مجال المواجهة (مواجهة الفساد الإداري) وحده لا يكفي، وإنما السر الحقيقي يكمن في مجال الوعي (وعي المواطن)، فقد كان الجهل وعدم الوعي السبب الرئيسي للفساد الإداري.

٤_ مؤسسات مكافحة الفساد الغير عاملة بكفاءة وفاعلية قد تكون نفسها هي الدافعة للفساد لعدم اكتراثها بمتطلبات مكافحة الفساد وعدم تطبيقها لمعايير المحاسبة والمساءلة والنزاهة والشفافية.

٥_ بحكم أن المنظمات الحكومية هي الفاعل الرئيسي في تحقيق التنمية إلي جانب المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأعمال والقطاع الخاص، فهي الأداة الرئيسية لإدارة التنمية ويقع عليها العبء الأكبر في تحقيقها لذلك، ومن ثم ضرورة الاعتراف الحكومي بانتشار قضايا الفساد مما يعجل بمكافحة الظاهرة.

٦_ تمثل الدور الاستراتيجي للجهات الرقابية في القيام بالتوعية والتثقيف المجتمعي ونشر قيم النزاهة والشفافية، والقيام بحملات إعلانية للتوعية بخطورة الفساد، وإنشاء مجلة ضمير الوطن كأول مجلة لمحاربة الفساد، لذلك يمكن تقسيم دور الرقابة الإدارية إلي نقطتين:

_ الأولي خاصة بمنع الفساد الإداري.

_ الثانية خاصة بإدراك خطورة الفساد الإداري وأهمية مكافحته.

٧_ هيئة الرقابة الإدارية وهيئة النيابة الإدارية بمثابة الدرع الحامي للجهاز الإداري (الحكومي والعام والخاص ومنظمات المجتمع المدني)، فهي شريك فعال في وضع آليات مكافحة الفساد الإداري.

تاسعاً: توصيات الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن استخلاص عدة توصيات كالآتي:

_ تعميم التثقيف في مجال مكافحة الفساد علي كافة الأصعدة الحكومية والادارية، حيث أن تقزيم الفساد الإداري يتطلب ضرورة توفير الوعي المجتمعي.

_ اشراك الشباب الجامعي وتمكينهم في مجال مكافحة الفساد، من خلال تنمية وعيهم بحجم الكوارث والخسائر التي يخلفها الفساد، ومن ثم إعلاء قيم النزاهة والشفافية كمداخل أساسية لمواجهة الفساد.

_ عمل صفحات ومواقع الكترونية لكل الأجهزة الإدارية والخدمية لشرح كيفية الحصول علي الخدمة، وكيفية تقديم شكوي في حالة الوقوع كفريسة للأشخاص الفاسدون.

_ إنشاء مركز أو وحدة للذكاء الاصطناعي في كل مؤسسة إدارية ليقوم بعمليات جودة البيانات، والبنية المعلوماتية، مما يؤدي إلي التخلص من الروتينية والبيروقراطية باعتبارهما من أهم أسباب الفساد الإداري، لسرعة مكافحته في ظل التحول الرقمي، والعمل علي تبسيط الإجراءات الحكومية وعدم تعقيدها، وكذلك إنشاء وحدة للشفافية والنزاهة في كل الأجهزة الإدارية والجامعات ومنظمات المجتمع المدني.

_ عمل دورات تدريبية لإعداد كوادر بشرية علي درجة عالية من الكفاءة في مجال صناعة الاستراتيجيات الوطنية، لتحديث وتطوير الاستراتيجيات بما يتلاءم مع روح العصر، ومع طبيعة التغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية، وبما يحقق التنمية الشاملة.

_ تحديد إطار متفق عليه للقيم والأخلاقيات التي يجب أن يكون عليها العامل في المؤسسات الإدارية، والعمل علي تطويرها وفقاً للتطورات الاجتماعية، بهدف الوصول إلي جهاز إداري كفء مع نهاية ٢٠٣٠ يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

_ تحديث البنية الأساسية والتكنولوجية للأجهزة الرقابية وأجهزة إنفاذ القانون والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لتمكنهم من رسم ووضع استراتيجيات فعالة وقابلة للتنفيذ والتطبيق الفعلي لمكافحة الفساد الإداري.

المراجع:

١. قابل، محمد صفوت (٢٠١٢)، اقتصاديات الربيع العربي الانجاز والإنقاذ، (د.ن) ص ص ١٤٠، ١٤١.

٢. الطويل، رواء زكي(٢٠١٠)، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، دار زهران، عمان، ص ٨٧.

٣. البشري، محمد الأمين(٢٠٠٧)، الفساد والجريمة المنظمة، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر والتوزيع، الرياض، ص ١٤.

٤. كشك، حنان محمد عاطف(٢٠١٧)، المحددات الاجتماعية والاقتصادية للعود إلي الجريمة دراسة حالة علي من المجرمين العائدين لممارسة الجريمة المودعين في سجن المنيا الجديدة ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المنيا، المجلد ٨٥، العدد الأول، ص ٢٥٤

٥. الرازي، محمد بن أبي يكر بن عبد القادر(١٩٨٦)، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، ص ٢١١.

٦. المعجم الوسيط ، ٢٠٠٤، ط ٤، ص ٦٨٨.

٧. فاروق، عبدالخالق (٢٠١١)، اقتصاديات الفساد في مصر (كيف جري إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤– ٢٠١٠)، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة، ص ص ٢٦، ٢٧.

٨. باصم، محمد ناصر (٢٠١٩)، دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية ومؤشر المساءلة والمحاسبة في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، السعودية، ع ٧٧، ص ٥٦٨.

٩. الرفاعي، سلامة بن سليم(٢٠١٥)، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودورها في محاربة الفساد المالي: دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ص ٤٥.

١٠. صادق، محمد (٢٠١٤)، الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وأبعاده المختلفة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ص ص ١٩، ٢٠.

١١. بن تركي، ليلي (٢٠٢١)، جرائم الفساد الالكتروني عن طريق بطاقات الائتمان (جريمة غسيل الأموال نموذجا)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، ص ١١٠.

١٢. سمير، عباس (٢٠١٢)، الثقافة التنظيمية واستراتيجيات التغيير في المنظمات، دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص ٢٢.

١٣. العجي، أكرم صالح(٢٠٢١)، الفساد بين الانتشار وسبل المواجهة: حالة الجهاز الحكومي اليمني، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ص٢٥.

14. Tatyana P.Soubbotina,(2004) Beyond Economic Growth; An Introduction to Sustainable Development ,The International Bank for Reconstruction and Development, Washington, U.S.A.,2nd edition, PP 9,10
15. Peter P.Rogers and others;(2008) An Introduction to sustainable Development, Glen Educational Foundation ,Inc, USA, P 44
16. ([1])Manzoor Naazer and others,(2017),Arab Spring and the theory of relative deprivation, International Journal of Business and Social Science, January, Vol. 8, No. 1, P130.

١٧. غربي، هيبة (٢٠٢٠)، نظرية الحرمان النسبي وأسباب التطرف والعنف، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، برلين، المجلد ٢، العدد٤، ص ٣٣.

١٨. عوض، شريف محمود(٢٠٢٠)، ملامح الخطورة الاجتماعية والاقتصادية للفساد وثقافته في بعض القطاعات الحكومية: دراسة ميدانية بمحافظة الجيزة، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، المجلد (٨٠)، العدد(٣)، ص ٢٦٨.

١٩. زين الدين، الحبيب استاتي (٢٠١٧)، الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان في الحاجة إلي تنويع المقاربات التفسيرية، مجلة عمران، ع٢٢، ص ١٧٦

٢٠. المجالي، أحمد عبدالسلام (٢٠١١)، ظاهرة العنف الجامعي عواملها وكيفية الحد منها في ضوء تصورات طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، علم الاجتماع، ص ٤٥

٢١. المخلافي، نجيب طاهر(٢٠١٣)، دور الجهاز المركزي اليمني للرقابة والمحاسبة في كشف الفساد المالي والإداري: دراسة تطبيقية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، رسالة دكتوراه، سوريا.

22. The Department For International Development;(2015)Why Corruption Matters; Under Standing Causes effects and how to address them evidence paper on corruption,Leading the UK Government's Fight against World Poverty, London, January 2015.

٢٣. عبدالباري، أشرف السيد (٢٠١٦)، دور التمكين الوظيفي في الحد من الفساد الإداري بالتطبيق علي مصلحة الضرائب المصرية، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٣٦، العدد الأول، القاهرة.

٢٤. السبيعي، فلاح بن فرج (٢٠١٧)، أثر تطبيق الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري في الشركات المالية السعودية، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٣٧، العدد الأول، القاهرة.

٢٥. علي، سناء محمد (٢٠١٨)، القيم الاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الفساد الإداري بحث ميداني علي عينة من العاملين في المؤسسات الحكومية بمدينة أسيوط، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد ٢٢، القاهرة.

٢٦. المدني، فراس بن محمد (٢٠١٨)، تعليم مفاهيم مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تدريس مقررات اللغة العربية للمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية، مجلة الشمال للعلوم الإنسانية، السعودية، مج ٣، ع٢

٢٧. الزيديين، خالد عبد الوهاب (٢٠١٨) ، الجامعات وآثرها في حماية المجتمعات من الفساد الإداري "دراسة حالة جامعة الزرقاء– الأردن"، مجلة الزرقا للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، الأردن.

٢٨. أحمد، شريهان ممدوح حسن (٢٠١٨)، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة، مجلة القانون، مصر، ع٤.

29. Camilla Fernandes(2018); Corruption in Brazilian Public Administration; A Study on the perception of law Enforcement Agents, Journal of public Administration and Governance, Vol. 8, No. 2,

٣٠. الحديدي، عماد أمين (٢٠٢٠) ، دور الحوكمة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الثالث عشر، العدد ٤٣، اليمن.

31. Dwi Ratmono and Others(2021); The Problem Of Corruption in government organization; Emprical evidence from Indonesia, Journal of problems and perspectives in Management, October, Vol. 19, Issue 4.

٣٢. الخولي، محمد فوزي (٢٠١٩)، الأبعاد الاقتصادية لظاهرة الفساد الإداري وتأثيرها علي مسيرة التنمية المستدامة مع التطبيق علي مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مج ٥٦، ع ٣، ص ٦٥

٣٣. الهيازعي، باسم عباس محمود (٢٠١٨)، أثر الفساد المالي والإداري في إيرادات الدولة العراقية خلال الفترة ٢٠٠٣: ٢٠١٥، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مج ٩، ع ١، ص ٦٠٩

٣٤. الإمارة، بشار محيسن حسن (٢٠١٢)، دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد الوظيفي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية الحقوق، تخصص القانون العام، العراق، ص ص ١٩: ٢١

٣٥. أبو عنزة، براء ياسر عبد العزيز (٢٠٢١)، سلطة النيابة العامة في مكافحة جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ص ص ٥٤، ٥٥.

٣٦. الحاج ،طارق (٢٠٠٨) مظاهر الفساد المالي والإداري، رماح للبحوث والدراسات، الأردن،ع٤، ص ٨٢.

٣٧. مجاشع، محمد علي (٢٠١٦)، التلفزيون والفساد :دور التلفزيون في مكافحة الفساد، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ٢٢.

٣٨. خضير، أردان حاتم (٢٠٠٨)، أثر الإبداع الاستراتيجي في الحد من مظاهر الفساد الإداري :دراسة تحليلية لآراء عينة من مدراء الشراكة العامة لصناعة البطاريات، رماح للبحوث والدراسات، الأردن،ع٤، ص١٥٤.

٣٩. معابرة، محمود محمد(٢٠١١) ، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية :دراسة مقارنة بالقانون الإداري،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص ١٨٩.

٤٠. زايد، أحمد (٢٠١٦) جدلية الفقر والفساد والاستبداد السياسي: مقاربة أخلاقية اجتماعية ، مجلة التفاهم، السنة ١٤، العدد ٥٣، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ،القاهرة، ص ص ١٥٧، ١٥٨.

٤١. زيد، جمال درهم(٢٠١٦)، أخلاقيات منظمات الأعمال ومسؤوليتها الاجتماعية في ضوء مبادئ الحوكمة، مركز الكتاب الجامعي، صنعاء، ص ٢٤٢.

42. Mahtab Jafari; (2018), Studying the Administrative Corruption Based on 3-Ramifications Analytical Model in Pathology Theory and Suggesting Several Strategies for Controlling it(A case Study; Administrations of Tehran Province), International Journal of Law and Public Administration, Redfame Publishing, Vol. 1, No. 1,P33

٤٣. بيرك، رونالد وآخرون (٢٠١٥)، الجريمة والفساد في المنظمات لماذا تحدث وما الذي يجب فعله بشأنها، ترجمة عبدالله بن مسفر الوقداني، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، ص ١٦٧.

٤٤. الجمل، هشام مصطفي (٢٠١٥)، الفساد الاقتصادي وآثره علي التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، مصر، مج ٣٠، ع٢، ص ص ٥٤٩، ٥٥٠.

45. Corruption in the Extractive Value Chain; Typology Of Risks, Mitigation Measures and Incentives, General of OECD, WWW.oecd.org/punlishing, 2016, p31.

٤٦. كافي، مصطفي يوسف(٢٠١٦) ،الإعلام والفساد الإداري والمالي وتداعياته علي العمل الحكومي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص ص ١٤٥، ١٤٦

٤٧. البرغوثي بلال، الشعيبي عزمي (٢٠١٦) ، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة _ أمان ، فلسطين، ط ٤، ص ٣٦.

٤٨. المغربي، محمد الفاتح(٢٠٢٠)، الرقابة الإدارية: رؤية تأصيلية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي،القاهرة، ص ص ١٢، ١٣

٤٩. إسماعيل، سايحي (٢٠٢٢)، التحول من البيئة التقليدية إلي البيئة الإلكترونية وإشكالية التسيير البيروقراطي، مؤتمر البيروقراطية الإلكترونية بين المرونة والتعقيد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الجزء الأول، ص ص ٣٩٨، ٤٠٠
٥٠. ليلة، علي(٢٠١٤) النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع (قضايا التحديث والتنمية المستدامة)، الكتاب الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص٢٦٤.
٥١. الفوزان، محمد بن براك(٢٠١٢)، المفاهيم والأبعاد في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ص ٣٦
٥٢. الخطيب، خال راغب، كورتل، فريد (٢٠٠٨)، الفساد الاداري والمالي: المعضلة والعلاج تجارب بعض الدول ،رماح للبحوث والدراسات، الأردن ،ع ٤، ص ١١٨
٥٣. جونستون، مايكل (٢٠٠٨) متلازمات الفساد: الثروة والسلطة والديمقراطية ، ترجمة الياسين نايف، مكتبة العبيكان، الرياض، ص ٣٣٦
٥٤. محمد، حاكم محسن (٢٠٠٨)، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق، رماح للبحوث والدراسات، الأردن، ع ٤، ص ص ١٠١، ١٠٢
٥٥. مركز الإنتاج الإعلامي(٢٠٠٦)، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، ص ٥٦
٥٦. عليمات، خالد عيادة(٢٠٢٠)، الفساد وانعكاساته علي التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الأردن، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص ١٥، ١٦
٥٧. بومعراف، نسيمة(٢٠١٧)، مظاهر الفساد الإداري، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، الجزائر، ع ٢٢، ص ١٣٨
٥٨. الفتلي، إيثار عبود كاظم (٢٠٠٩)، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، العراق، ص ص ٥١، ٥٢.
٥٩. طالب علاء فرحان، العامري علي حسين(٢٠١٤)، باستراتيجية محاربة الفساد الإداري والمالي مدخل تكاملي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ص ص ٦٨، ٦٩
٦٠. الجحيشي، بشير ناظر(٢٠١٤)، الفساد السياسي: دراسة في علم الاجتماع، مجلة العلوم التربوية والنفسية، ع ١٠٤، ص ص ١٠٣، ١٠٤
٦١. كافي، مصطفي (٢٠١٥)، الإعلام والفساد الاداري والمالي وتداعياته علي العمل الحكومي، مرجع سابق، ص ١٥٤

٦٢. الشلفان، عادل بن أحمد، دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، مج ٤١، ع ٢، ٢٠٢١، ص ١٢٧

63. R.B. Jain(2004); corruption free sustainable Development: Challenges and Strategies for Good Governance, Krishan Mittal for Mittal Publications, India, p1.

٦٤. المهايني، محمد خالد (٢٠٠٨)، الفساد الإداري والمالي مظاهره وأسبابه ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته، رماح للبحوث والدراسات، الأردن، ع ٤، ص ص ٤٠، ٤١

٦٥. قشطي، نبيلة عبد الفتاح (٢٠٢١)، السياسة الوقائية في مواجهة الفساد في البيئة الالكترونية "الحوكمة"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، ص ٢٤٧.

٦٦. حافظي، سعاد(٢٠٢١)، دور الإدارة الالكترونية في مكافحة فساد وتحسين الخدمة العمومية وإصلاح المرفق العام، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، ص ١٣٠

٦٧. اليوسف، يوسف خليفة(٢٠٠٢)، الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج وطرق العلاج، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٣٠، عدد ٢، الكويت، ص ص ٢٧٣، ٢٧٤

68. Naoyuki Yoshino, and Peter Morgan,(2016) Overview Of Financial Inclusion, Regulation, And Education, Asian Development Bank Institute, No 591, P4

٦٩. عطية، أشرف إبراهيم(٢٠٢١)، تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات : عرض لتجربة الشمول المالي في مصر، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، مج ٢، ع ٢، ص ص ٣٨٤، ٣٨٥

٧٠. عبد العباس، بشير(٢٠١٠)، غسيل الأموال العراقية في ظل بيئة الفساد المالي والإداري، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد السابع ، العراق، ص ١٩.

٧١. علي، أحمد جابر حسنين(٢٠١١)، أخلاقيات العمل بين الدين والمجتمع، المنظمة العربية للتنمية والإدارة، القاهرة، ص ٢١٦

72. Stefan Sumah and Others ;(2020), Administrative Corruption, American Journal of Humanities and Social Sciences Research, Vol 4, Issue- 12,P148